دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

في محافظات كركوك، بابل و ذي قار من خلال مجموعات تركز

التقرير النهائي

كانون الثاني ٢٠٢٣

وزارة التخطيط

جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء
CSO
Central Statistical Organization IRAQ

UNDP

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

رسالة من
وزارة التخطيط

إن رسم طريق واضح ومحدد للتنمية لا يتم الا من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي ومحاولة إصلاحه مع استقراء دقيق لذلك الواقع بإمكاناته ومشكلاته وتحدياته ومن اجل النهوض بالقطاع الخاص الذي يعُد الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي وللتعرف على القطاع الخاص بخصائصه المهمة، وإستكمالاً للجهود في تنفيذ الدراسة المسحية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد والبصرة ونينوى التي وفرت بيانات عن خصائص تلك المؤسسات، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق دراسة نوعية متخصصة لدراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لثلاث محافظات هي كركوك التي تمثل الشمال وبابل التي تمثل الوسط وذي قار التي تمثل الجنوب، أجريت الدراسة بطريقة المسح البؤري (focus survey) من خلال مجموعات تركز والتي كانت اربع مجاميع وهي مجموعة الجهات الحكومية ومجموعة أصحاب العلاقة الخارجية ومجموعة القطاع الخاص ومجموعة المؤسسات المالية.

شخصت الدراسة نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات عبر تحليل SWOT في المحافظات الثلاث للمحاور الثمانية الرئيسة والتحديات التي تواجه تلك المؤسسات وتم وضع التوصيات اللازمة للنهوض بهذا القطاع المهم في تلك المحافظات.

يسرنا ان نضع اليوم بين ايدي الباحثين والدارسين ومتخذي القرارات والعاملين على النهوض بالقطاع الخاص مجموعة من النتائج الرامية للنهوض بهذا القطاع الحيوي لزيادة مشاركته في الاقتصاد العراقي.

والله ولي التوفيق

أ. د. محمد علي تميم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط العراقي

رسالة من
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - العراق

تعد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة شريان الحياة للاقتصاد السليم كما وانها معرضه بشكل استثنائي وهش للمخاطر حيث تواجه هذه المؤسسات وطأة التحديات المنهجية للنمو والابتكار، بدءاً من موارد التمويل غير الكافية والاجراءات الادارية المعقدة لتسجيل او فتح حساب مصرفي والبنية التحتية والتكنولوجيا المتقادمة والصدمات المالية الناتجة عن ضعف الاستقرار الاقتصادي.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بالتعاون مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، بدراسة مسحية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد ونينوى والبصرة هدفت الى جمع البيانات المطلوبة عن خصائص هذه المؤسسات، وبيئتها التشغيلية، والتحديات التي توجهها بهدف تحديد احتياجاتها وفرص نموها وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية. ونتج عن الدراسة توصيات ومبادرات تمّ تنظيمها في خارطة طريق تستند الى أوضاع هذه المؤسسات واحتياجاتها.

وإستكمالاً لهذه الدراسة أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق دراسة نوعية متعمقة لتحديد نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات للمؤسسات من خلال مجموعات تركز في محافظات كركوك وبابل وذي قار، حيث تم وضع التوصيات وصياغة خارطة طريق للاستجابة لمتطلبات دعم المؤسسات وبالتالي تعزيز الاستقرار والازدهار على المدى البعيد في العراق.

تساهم الحكومة الامريكية للولايات المتحدة بفخر من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في هذا البحث المركز والذي يسلط الضوء على التحديات التي تواجة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها ودعمها جنباً الى جنب مع حكومة العراق من خلال وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء ووكالات التعاون الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرهم من اصحاب المصلحة المتفانين معنا, والتي نتطلع من خلالها الى البناء استناداً الى توصيات هذه الدراسة. ومن خلال تظافر الجهود سنكون قادرين على الاستجابة لهذا المكون الحيوي للاقتصاد والمساهمة في تعزيز الاستقرار والازدهار على المدى البعيد في العراق.

الياس جينسن
مدير البعثة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية-العراق

رسالة من
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق

تعتبر المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة MSMEs المحرك الدافع للتنمية الاقتصادية لمعظم الدول، نظراً لحيوتها وقابليتها على التجديد وخلق فرص العمل وتحفيز نمو الاعمال والاستثمار.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بالتعاون مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وبتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) بدراسة مسحية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد ونينوى والبصرة هدفت الى جمع البيانات المطلوبة عن خصائص هذه المؤسسات، بيئتها التشغيلية وديناميكيات الأسواق المؤثرة فيها، وذلك لتحديد احتياجاتها وفرص نموها وزيادة مساهمتها في التنمية الشاملة في البلاد. تتلاءم هذه الدراسة مع أهداف استراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق (2014-2030) الهادفة الى تنشيط وتنويع الاقتصاد غير النفطي وتفعيل وتنمية القطاع الخاص بما يؤول إلى تعزيز الاقتصاد الوطني واستيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل.

وضمن هذا السياق قام أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بالتعاون مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بدراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات كركوك، وبابل وذي قار من خلال مجموعات تركز. وتعتبر هذه الدراسة تكملة للمسح الميداني المذكور أعلاه وتساعد في وضع التوصيات والمبادرات وتنظيمها في خارطة طريق تستند الى احتياجات المؤسسات، وصياغة خطة عمل ومبادئ توجيهية لمختلف الجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في رسم سياسات وخطط عملية لدعم المؤسسات ورواد/ رائدات الاعمال وتعزيز مشاركتهم في دعم الاقتصاد الوطني.

زينة علي أحمد
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق

شكر وتقدير للجهة المانحة (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية) USAID

يسرّ الشركاء المسؤولون عن تنفيذ المشروع وشركة المستشارين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتقدموا بالشكر والتقدير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، لدعمهم وتمويلهم السخي لدراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات كركوك، وبابل وذي قار من خلال مجموعات تركز، وتحديد فرص تنميتها وتعزيز دورها وتنويع الاقتصاد العراقي، وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب والنساء وزيادة مساهمتهم في التنمية الشاملة للبلاد.

شكـــــــــــر وتقديـــــــــــر

ساهم أشخاص عديدون في إنجاح دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعات تركز وإعداد هذا التقرير، والشكر والتقدير موجّه لهم جميعاً. أُنجِزَ العمل بقيادة فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP، وبالتعاون الوثيق مع فريق وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء وبالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية العالمية التي موّلت المشروع. وقد ساهموا جميعاً مع الاستشاري تيم انترناشيونال في إنجاز المشروع حسب المتطلبات الموضوعة له.

في ما يلي أسماء السادة المسؤولين والتنفيذيين في وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، الذين ساهموا بإنجاز هذا المشروع الهام.

الجهاز المركزي للاحصاء

الدكتور ضياء عواد كاظم / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء	الأستاذ قصي عبد الفتاح رؤوف / المدير العام للشؤون الفنية
السيد حسين حميد خلف / مدير الإحصاء الصناعي	السيدة نداء عبد الله حسين / مديرة مديرة النشر والعلاقات

مديرية الاحصاء الصناعي

السيدة سجى قاسم كاظم	السيدة نوال جاسم خميس
السيد زيد خليفة محمد	السيدة ناديا نوري حسن
السيدة حنان رحيم عنيد	

محافظة كركوك	**محافظة بابل**	**محافظة ذي قار**
درياه عبد الجليل محمد / مدير الاحصاء في محافظة كركوك	علاء حسين / مدير الاحصاء في محافظة بابل	خالد أحمد فرحان / مدير الاحصاء في محافظة ذي قار

التقرير النهائي

المحتويات

الصفحة

شكـــــــــــر وتقديـــــــــــر 5

رسالة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق 4

1- مقدمة وسياق الدراسة 8
1-1 مقدمة 8
1-2 هدف الدراسة 9
1-3 تصميم مجموعات التركز 11
1-4 هذا التقرير 11

2- لمحة عن الاقتصاد المحلي في محافظات كركوك، وبابل، وذي قار 12
2-1 محافظة كركوك 12
2-2 محافظة بابل 15
2-3 محافظة ذي قار 18
2-4 خصائص المحافظات 21

3- منهجية مجموعات التركز 22
3-1 التحليل الرباعي (SWOT) 22

4- نتائج مجموعات التركز 23
4-1 المحور الأول: تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 23
4-2 المحور الثاني: التوظيف والموارد البشرية 28
4-3 المحور الثالث: دور النساء ورائدات الأعمال 32
4-4 المحور الرابع: الابتكار والتكنولوجيا 35
4-5 المحور الخامس: الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية 38
4-6 المحور السادس: الوصول إلى فرص التصدير 42
4-7 المحور السابع: بيئة الأعمال 46
4-8 المحور الثامن: التنمية الاقتصادية والمحلية 50

5- مواءمة التوجهات الاستراتيجية لمسح MSMEs 2021 مع نتائج مجموعات التركز 55
5-1 توجهات ورسائل المسح الميداني MSME 2021 55
5-2 مواءمة نتائج مجموعات التركز مع التوجهات الاستراتيجية لـ MSME 2021 56

6- حيثيات تنفيذ توصيات مجموعات التركز 64
6-1 دور الحكومة ومجالات دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 64
6-2 نحو بناء إطار عمل وطني لتنمية المؤسسات 65

لائحة الأشكال

		الصفحة
الشكل رقم (1):	مواقع مجموعات التركز في محافظات كركوك وبابل وذي قار	8
الشكل رقم (2):	منهجية تنفيذ مجموعات التركز	21
الشكل رقم (3):	التحليل الرباعي (SWOT)	21
الشكل رقم (4):	التوجهات الاستراتيجية لمسح MSMEs 2021	54
الشكل رقم (5):	الربط بين المواضيع الاستراتيجية/ التوصيات لمسح MSMEs 2021 وبين نتائج مجموعات التركز	55
الشكل رقم (6):	إطار استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	63
الشكل رقم (7):	مقترح لنموذج وطني لتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق	64

لائحة الجداول

		الصفحة
الجدول رقم (1):	الخصائص الهامة التي تنفرد بها المحافظات	20
الجدول رقم (5-2-1):	مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الأول: تنمية قدرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	56
الجدول رقم (5-2-2):	مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثاني: وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى فرص النمو	57
الجدول رقم (5-2-3):	مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثالث: إيجاد بيئة عمل محابية للأعمال	59
الجدول رقم (5-2-4):	مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الرابع: حكومة مستجيبة لاحتياجات المجتمع	62

لائحة الأطر

		الصفحة
الإطار رقم (1):	محاور أسئلة مجموعات التركز	7
الإطار رقم (2):	أسس التنمية المستدامة	65

دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات كركوك، وبابل وذي قار من خلال مجموعات تركز

التقرير النهائي

1- مقدمة وسياق الدراسة

1-1 مقدمة

في ضوء توجهات الحكومة العراقية المتمثلة بوزارة التخطيط لمعالجة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتفعيل استراتيجية النهوض بالقطاع الخاص وإعطائه الدور المطلوب، وتمكينه من المساهمة الفاعلة في تحريك عجلة الاقتصاد بجميع قطاعاته، كان لا بُدَّ من التعرف على خصائص هذا القطاع المهم وتحديد احتياجاتِه ومتطلباتِه على مستوى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، بهدف توفير البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي تخدم عملية التخطيط للنهوض بالقطاع الخاص وتدعم قرارات تطوير هذه المؤسسات.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بالتعاون مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وبتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID) بدراسة مسحية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد ونينوى والبصرة هدفت الى جمع البيانات المطلوبة عن خصائص هذه المؤسسات، بيئتها التشغيلية وديناميكيات الأسواق المؤثرة فيها، وذلك لتحديد احتياجاتها وفرص نموها وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد العراقي وتنميته وخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء وزيادة مساهمتها في التنمية الشاملة في البلاد، وبينت نتائج المسح ضرورة التركيز على بعض المحاور التي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع الخاص.

شملت تلك الدراسة تسعة محاور هي: الخصائص العامة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التمويل، التوظيف والموارد البشرية، الابتكار والتكنولوجيا، العولمة، الشبكات والتكتلات المهنية، رائدات الأعمال والمشاريع التي تمتلكها نساء، تأثير جائحة كورونا وتوقعات الأعمال المستقبلية. تتلاءم هذه الدراسة مع أهداف استراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق (2014-2030) الهادفة الى تنشيط وتنويع الاقتصاد غير النفطي، ويؤكد على أهمية تفعيل وتنمية القطاع الخاص متضمّنة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يؤول إلى تعزيز الاقتصاد الوطني واستيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل.

نتج عن الدراسة توصيات ومبادرات تمّ تنظيمها في خارطة طريق تستند الى أوضاع هذه المؤسسات واحتياجاتها كما تستند الى الطاقات الكامنة والأصول التي يتمتع بها العراق، مما يُسهم في انطلاقة إنمائية سريعة وتحول وطني شامل في العراق من خلال تبني مبادرات هادفة لدعم مؤسسات الأعمال على المستوى الوطني.

وبناءً على المؤشرات التي تم الحصول عليها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بصياغة خطة عمل ومبادئ توجيهية لمختلف الجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في رسم سياسات وخطط عملية لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ورواد/ رائدات الاعمال وتعزيز مشاركتهم في دعم الاقتصاد الوطني.

تساهم هذه الدراسة في تكملة المسح الميداني المذكور وذلك من خلال إجراء دراسة نوعية تتمثل بمجموعات تركز. واستناداً لذلك تمّ بين 25 أيلول و15 تشرين الثاني 2022 تنفيذ ثلاث ورش عمل من مجموعات التركز في محافظات: كركوك في الشمال، بابل في الوسط وذي قار في الجنوب. وامتدت كل ورشة عمل على مدى يومين كاملين، حيث تم تنظيم مجموعات التركز على أساس أربع مجموعات (G1 إلى G4) تشمل الجهات التالية:

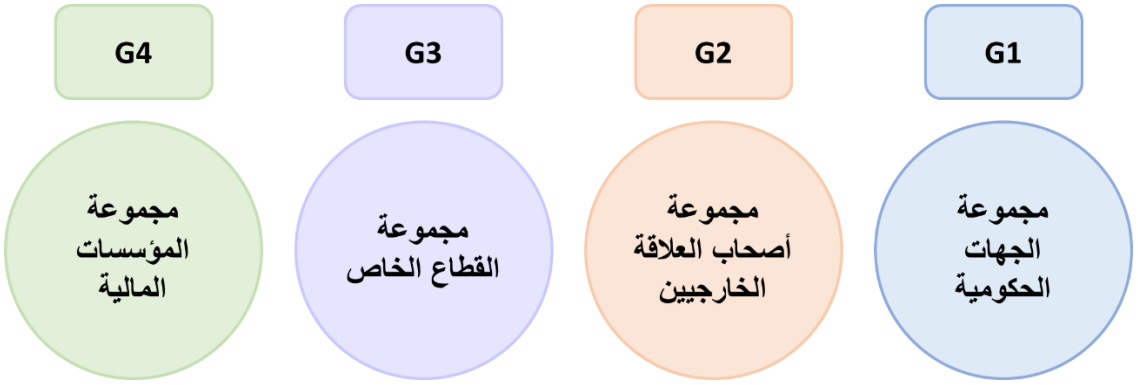

وتم تنفيذ 4 جلسات نقاش/ ورش عمل في كل يوم، مدة كل جلسة 90 دقيقة، نوقشت فيها أسئلة محددة تعالج المواضيع المبيّنة في الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1): محاور أسئلة مجموعات التركز

1- تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
2- التوظيف والموارد البشرية
3- النساء ورائدات الأعمال
4- الابتكار والتكنولوجيا
5- الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية
6- العولمة والوصول إلى فرص التصدير.
7- البيانات والخصائص العامة للمؤسسات
8- التنمية الاقتصادية المحلية.

2-1 هدف الدراسة

تصميم وتنفيذ مجموعات تركز لتقديم معلومات تكميلية لمسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد، نينوى، والبصرة والذي تم تنفيذه سنة 2021 تبيّن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية في العراق وانعكاساتها على أداء المؤسسات.

الهدف الرئيسي من مجموعات التركز هو تحديد العوامل التي من شأنها أن تساعد في موائمة وترتيب أولويات التوصيات الناتجة عن مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لسنة 2021 للاحتياجات الضرورية للمحافظات المتبقية متمثلة بمحافظات: كركوك في الشمال، بابل في الوسط، وذي قار في الجنوب، كما هو مبين في خارطة العراق – الشكل رقم (1).

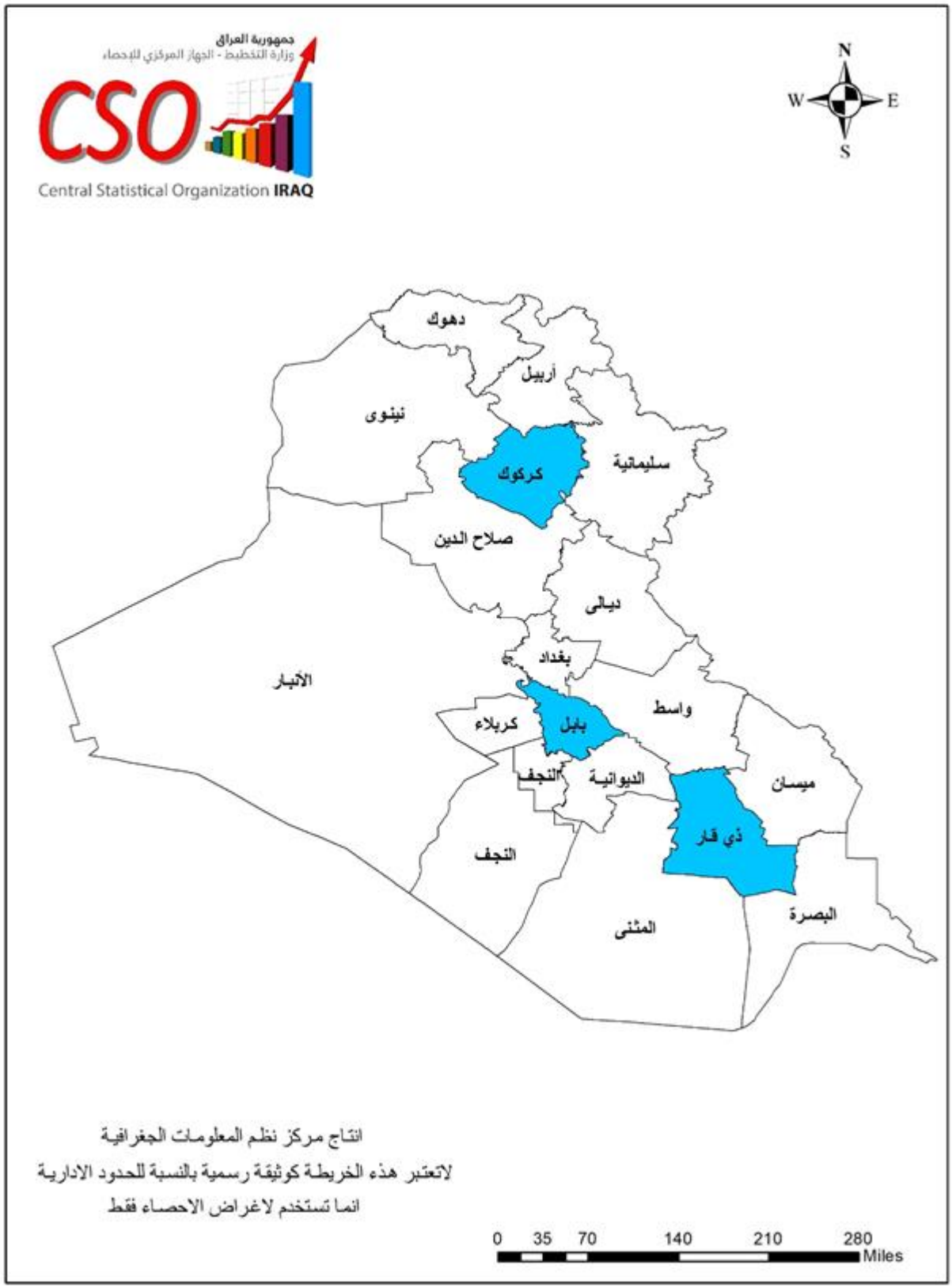

الشكل رقم (1): مواقع مجموعات التركز في محافظات كركوك وبابل وذي قار

3-1 تصميم مجموعات التركز

تم تصميم مجموعات التركز لفهم خصائص المؤسسات على مستوى أعمق وأكثر تفصيلاً من نتائج المسح الميداني للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لسنة 2021، ولتكون مفيدة لفحص التأثيرات الاجتماعية والثقافية والقيود القائمة على النوع الاجتماعي (ذكور، إناث)، وإضافة فهم للمعرفة التي تم الحصول عليها في المسح وتوضيح "لماذا" و"كيف" للمواضيع ذات الصلة، وتشمل:

- التوظيف وخلق فرص العمل والمهارات والنضج الإداري والتدريب.
- جوانب التمويل المتعلقة بسهولة الوصول إلى الإقراض المصرفي والائتمان، والمصادر البديلة، والتمويل المشترك مقابل الإقراض الفردي.
- خصائص الاعمال التجارية المملوكة من قبل النساء وسبل التخفيف من العقبات التي يواجهنها.
- تواتر استخدام الابتكار والتكنولوجيا من قبل المؤسسات المحلية بما في ذلك الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام التجارة الإلكترونية، والابتكار في قطاعات الزراعة والمياه والطاقة.
- الطابع غير الرسمي والحوافز للانتقال إلى الطابع الرسمي.
- الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية، بما في ذلك كيفية تحسين دور الشبكات لتعزيز بيئة الأعمال. كيفية الحصول على معلومات حول شبكات الأعمال الأكثر نفوذاً وما هو مطلوب لتعزيز دور هذه الشبكات في تقوية قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق.
- الوصول إلى فرص التصدير.

بالإضافة إلى المواضيع المحددة أعلاه، توفر مجموعات التركز نظرة واقعية لخصائص المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي لم يتم الكشف عنها بشكل كافٍ في المسح، مثل العلاقة بين هذه المؤسسات (على شكل تكتلات مهنية مثلاً)، واستخدام الحسابات المصرفية والتمويل، والأسباب الكامنة وراء المشاركة المنخفضة للنساء، أو تصورات التوظيف في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

تكشف مجموعات التركز أيضاً عن تصورات الجهات المحلية فيما يتعلق بالمشاركة في تخطيط التنمية الوطنية وما الذي ينجح وما لا ينجح فيما يتعلق بتنفيذ السياسة، كما توفر نظرة ثاقبة عن الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية التي تؤثر في الاقتصاد المحلي وكيفية تنفيذ المبادرات والعمل بموجبها لتحفيز النشاطات الاقتصادية المحلية.

وقد تمّ إعداد تقرير منفصل لكل من مجموعات التركز التي عقدت في محافظات كركوك وبابل وذي قار.

4-1 هذا التقرير

يحتوي هذا التقرير على نتائج مناقشة المحاور الثمانية التي تمثل مجالات البحث وتنظيم إجابات المشاركين في نموذج التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) والتوصيات الخاصة بكل محور لكلّ من مجموعات التركز الأربعة في المحافظات الثلاثة كركوك، وبابل وذي قار:

- موجز الاقتصاد المحلي للمحافظات المعنية.
- نتائج التحليل الرباعي المدمجة: نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وقد تم تحديد النقاط المشتركة والنقاط الخاصة بكل من المحافظات الثلاث.
- التوصيات المشتركة، وتلك الخاصة بكل من المحافظات الثلاث.
- مواءمة نتائج مجموعات التركز مع التوجهات الاستراتيجية لنتائج مسح المؤسسات.
- حيثيات تنفيذ توصيات مجموعات التركز.

2- لمحة عن الاقتصاد المحلي في محافظات كركوك، وبابل، وذي قار

2-1 محافظة كركوك

معلومات عامة

تبعد كركوك حوالي 240 كم شمال العاصمة بغداد، ويحدها من الجنوب سلسلة جبال حمرين .

وهي من المدن العراقية المهمة والحيوية، ومن أهم العوامل التي لعبت دوراً في ذلك الثروات الباطنية كالنفط والغاز الطبيعي إضافة إلى خصوبة أراضيها الزراعية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي والتجاري المميز والذي يجعل منها حلقة وصل بين وسط العراق وشماله.

الثروة الأثرية

- قلعة كركوك وتقع في وسط مدينة كركوك وهي من أقدم معالم المدينة التي تعود الى فترة البابليين.
- قشلة كركوك وهي مبنى قديم تم بناؤه في عام 1863 بمساحة تبلغ حوالي 24,000م^2.
- كيسري كركوك (Keysari Kirkuk) وهو مركز تجاري أثري بني عام 1855.
- قلعة غرامو (Gramo Castle) وتعتبر واحدة من أقدم المجتمعات الزراعية في العالم وتقع على سفح جبال زاغروس وتعود لحقبة 700 سنة قبل الميلاد.
- جامع النبي دانيال.
- مقام الإمام سلطان ساقي (Imam Saqi Shrine).
- مقام الإمام زين العابدين وهادي ابن موسى الكاظم..

معلومات عامة		
الموقع	تقع محافظة كركوك في الجزء الشمالي من العراق، وتحدها محافظة أربيل من الشمال، والسليمانية من الشرق، وصلاح الدين من الغرب، وديالى من الجنوب.	
المساحة	10,359 كم^2 منها (4) أقضية: كركوك، الدبس، داقوق، والحويجة.	
السكان (2022) 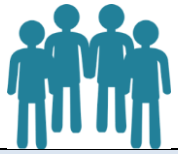	الحضر	1,308,895
	الريف	461,870
	المجموع	1,770,765
الاقتصاد		
القوى العاملة (%)	معدل المشاركة في القوى العاملة لسنة 2021	35.3%
	معدل البطالة لسنة 2021	15.7%
الصحة		
عدد المؤسسات الصحية والمستشفيات والمراكز الصحية الأولية (2020)	عدد المستشفيات (حكومية وخاصة)	11
	عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	127
التعليم		
عدد الطلاب في رياض الأطفال (2021-2020)	عدد الذكور	5,955
	عدد الاناث	5,878
	المجموع الكلي	11,833
عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية (2021-2020)	عدد الذكور	137,682
	عدد الاناث	130,672
	المجموع الكلي	268,354
عدد الطلاب في المرحلة الثانوية (2021-2020)	عدد الذكور	83,275
	عدد الاناث	68,657
	المجموع الكلي	151,932

عدد الطلاب في الجامعات (2021-2020)	عدد الذكور	33,605
	عدد الاناث	26,324
	المجموع الكلي	59,929
الصناعة		
المنشآت الصناعية الكبيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	36
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	11,409,127
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (2021)	عدد المنشآت العاملة	26
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	10,011,565
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	2,006
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	173,962,085
بيانات محافظة كركوك انشائي		
المشاريع (2021)	عدد المشاريع	95
	كلفة المشروع (ألف دينار عراقي)	850,303,56
اجازات البناء الممنوحة (2021)	عدد الاجازات	1237
	الكلفة التخمينية (ألف دينار عراقي)	115,738,150
السياحة		
عدد شركات السفر والسياحة (2016)		86
اجمالي الدخل من المنشآت السياحية (دينار عراقي) (2016)		4,709,176
عدد الفنادق والمجمعات السياحية (2020)		28

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

2-2 محافظة بابل

معلومات عامة

تعتبر مدينة بابل الأثرية من أشهر المدن القديمة التي ورد ذكرها في الكتب السماوية. وتغنى الكتاب والرحالة بعظمتها وجمالية وروعة أبنيتها وثقافة شعبها وعدت أسوارها وجنائنها المعلقة من بين عجائب الدنيا السبع.

الثروة الأثرية

- مدينة بورسيبا: تقع مدينة بورسيبا على بعد 15 كم جنوب غرب مدينة الحلة. وتتضمن المدينة بعض المعالم الأثرية منها، أثار النمرود وأهمها الزقورة، بالإضافة إلى مكان ولادة النبي إبراهيم (ع).
- مرقد القاسم: وهو مرقد القاسم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر ابن الامام زين العابدين ابن الامام الحسين ابن الامام علي بن أبي طالب، ويقع في مدينة القاسم التي سميت باسمه، ويبعد عن مركز المحافظة بحدود 40 كم.
- مدينة بابل التاريخية: تقع مدينة بابل على بعد نحو (90) كم جنوب بغداد، ونحو (10) كم شمال مدينة الحلة.
- آثار كوثا (جبل إبراهيم) تقع آثار كوثا على بعد (50) كم شمال شرق مدينة الحلة، وتدل النقوش التأريخية على قدم هذه الآثار ومكانتها كمركز ديني.
- مرقد نبي الله أيوب: ويقع نحو (15كم) عن مدينة الحلة.
- مقام الإمام علي (مشهد الشمس): ويقع على طريق الحلة – كربلاء، ويضم مئذنة أثرية من الطراز السلجوقي، ويعود بناؤه إلى سنة 38 هـ.
- مرقد زيد الشهيد وهو مرقد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ويقع 7 كم عن ناحية الكفل.
- بوابة عشتار هي البوابة الثامنة لمدينة بابل الداخلية، والتي بنيت عام 575.

معلومات عامة		
الموقع	تقع محافظة بابل في وسط العراق جنوب العاصمة بغداد، وتحدها من الشرق محافظة واسط، والديوانية والنجف من الجنوب، وكربلاء من الغرب.	
المساحة	5,258 كم^2 منها (4) أقضية: الحلة، الهاشمية، الإسكندرية، والمسيب.	
السكان (2022)	الحضر	1,104,734
	الريف	1,183,722
	المجموع	2,288,456
الاقتصاد		
القوى العاملة (%)	معدل المشاركة في القوى العاملة لسنة 2021	40%
	معدل البطالة لسنة 2021	5.5%
الصحة		
عدد المؤسسات الصحية والمستشفيات والمراكز الصحية الأولية (2020)	عدد المستشفيات (حكومية وخاصة)	23
	عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	121
التعليم		
عدد الطلاب في رياض الأطفال (2021-2020)	عدد الذكور	4,254
	عدد الاناث	4,396
	المجموع الكلي	8,650
عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية (2021-2020)	عدد الذكور	210,683
	عدد الاناث	193,342
	المجموع الكلي	404,025
عدد الطلاب في المرحلة الثانوية (2021-2020)	عدد الذكور	131,134
	عدد الاناث	112,718
	المجموع الكلي	243,852
عدد الطلاب في الجامعات (2021-2020)	عدد الذكور	36,684
	عدد الاناث	31,419
	المجموع الكلي	68,103

الصناعة		
المنشآت الصناعية الكبيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	101
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	22,441,777
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (2021)	عدد المنشآت العاملة	27
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	33,056,223
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	1,601
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	163,204,017
بيانات محافظة بابل انشائي		
المشاريع (2021)	عدد المشاريع	55
	كلفة المشروع (ألف دينار عراقي)	75,585,121
اجازات البناء الممنوحة (2021)	عدد الاجازات	2,503
	الكلفة التخمينية (ألف دينار عراقي)	233,116,057
السياحة		
عدد شركات السفر والسياحة (2016)		50
اجمالي الدخل من المنشآت السياحية (ألف دينار عراقي) (2016)		3,656,350
عدد الفنادق والمجمعات السياحية (2020)		6

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

3-2 محافظة ذي قار

الثروة الأثرية

تضـــم المحافظة عدداً كبيراً من المواقع الأثرية التي فيها مجموعة من أهم وأقدم الآثار، ومن بينها ما يأتي:

- زقورة أور: تشكل الزقورة أقدم فكرة لبناء المدرج في العالم، وقد بناها الملك أور نمو.
- المقبرة الملكية: اكتشف هذه المقبرة العالم البريطاني ليونارد وولي، واستخرج منها كنوزًا تضاهي اكتشافات مقبرة الفرعون توت عنخ آمون.
- معبد دب لالماخ استخدم المعبد كأول دار عدالة في التاريخ؛ إذ إنه بالإضافة لمنزلته كأهم المعابد في العالم فقد أنشأت فيه أول محكمة في تاريخ البشرية ونفذ به قانون أور نمو، والذي يعد أقدم قانون شرع في التاريخ يحتوي قضاة وتقام فيه مرافعات.
- قناع خمبابا يمثل خمبابا حارس الغابة أحد أهم الشخصيات في أسطورة كلكامش، وكشفت بعثات التنقيب الدولية في محافظة ذي قار عن نتائج بحثها في موقعي تل خيبر ومحيط مدينة أور الأثرية التي أسفرت عن العثور على قناعه.
- اكتشفت عمليات التنقيب في محافظة ذي قار بشكل عام، وفي مدينة أور القديمة بشكل خاص مواقع ومقتنيات أثرية إضافية للتي ذكرت سابقًا، وهي التالية:
  - مجمع سكني وبقايا جدار.
  - ميناء قديم للسفن النهرية.
  - تماثيل للعبادات.
  - مبنى إداري كبير.
  - رأس سهم مؤكسد.
  - دليل على أفران ومواقد.
  - تماثيل جمل من الطين تعود إلى العصر الحديدي.
  - بقايا مواد من الفترة التي سبقت ظهور الحضارة السومرية.
  - مواد فخارية تعود إلى ما قبل ظهور الحضارة السومرية.
  - أختام أسطوانية وأدوات وأحجار كريمة مستوردة.

معلومات عامة		
الموقع	تقع محافظة ذي قار في الجهة الجنوبية الشرقية من العراق, وتحدها محافظة واسط من الشمال, ومحافظة البصرة من الجنوب, ومحافظة ميسان من الشرق, ومحافظة المثنى من الغرب.	
المساحة	13,839 كم^2 منها (5) أقضية: قضاء الناصرية · قضاء سوق الشيوخ · قضاء الشطرة · قضاء الرفاعي · قضاء الجبايش.	
السكان (2022)	الحضر	1,490,300
	الريف	831,551
	المجموع	2,321,851
الاقتصاد		
القوى العاملة (%)	معدل المشاركة في القوى العاملة لسنة 2021	38.4%
	معدل البطالة لسنة 2021	25.8%
الصحة		
عدد المؤسسات الصحية والمستشفيات والمراكز الصحية الأولية (2020)	عدد المستشفيات (حكومية وخاصة)	12
	عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	168
التعليم		
عدد الطلاب في رياض الأطفال (2021-2020)	عدد الذكور	3,732
	عدد الاناث	3,914
	المجموع الكلي	7,646
عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية (2021-2020)	عدد الذكور	219,124
	عدد الاناث	201,689
	المجموع الكلي	420,813
عدد الطلاب في المرحلة الثانوية (2021-2020)	عدد الذكور	131,855
	عدد الاناث	102,941
	المجموع الكلي	234,796
عدد الطلاب في الجامعات (2022-2021)	عدد الذكور	25,954
	عدد الاناث	25,886
	المجموع الكلي	51,840

الصناعة		
المنشآت الصناعية الكبيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	76
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	42,625,379
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (2021)	عدد المنشآت العاملة	1
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	344,000
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (2021)	عدد المنشآت العاملة	1,220
	قيمة الإنتاج (ألف دينار عراقي)	110,487,568
بيانات محافظة ذي قار انشائي		
اجازات البناء الممنوحة (2021)	عدد الاجازات	2,949
	الكلفة التخمينية (ألف دينار عراقي)	144,824,127
السياحة		
عدد شركات السفر والسياحة (2016)		30
اجمالي الدخل من المنشآت السياحية (ألف دينار عراقي) (2016)		859,769
عدد الفنادق والمجمعات السياحية (2020)		8

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

4-2 خصائص المحافظات

لكل من المحافظات المشمولة بمجموعات التركز خصائص تنفرد بها وتؤثر في بيئة أعمال المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كما تؤثر في الفرص المتاحة والمبادرات الهادفة إلى تطوير أداء هذه المؤسسات. يبين الجدول رقم (1) الخصائص الهامة للمحافظات الثلاث.

الجدول رقم (1): الخصائص الهامة التي تنفرد بها المحافظات

محافظة كركوك	محافظة بابل	محافظة ذي قار
- وجود ثروات باطنية أهمها النفط والغاز الطبيعي. تعتبر كركوك ثاني أكبر محافظة في إنتاج النفط ويعتبر خط أنابيب كركوك - سيهان، بطول 970 كلم، أكبر خطوط التصدير في العراق، بواقع أكثر من 500,000 برميل يومياً. - تتميز المحافظة بإنتاجها الزراعي والصناعات النفطية ومشتقاتها وصناعة المفروشات والاثاث المنزلي وصناعة الملابس والصناعات الغذائية. - في المجال السياحي، تتمتع المحافظة بمعالم بيئية، تاريخية ودينية يمكن استغلالها. - موقع محافظة كركوك الجغرافي الذي يقع على مفترق طرق يربط المحافظات الشمالية بالمحافظات الوسطى. - وجود جامعة كركوك التي تضم اختصاصات عديدة. - توفر المواد الاولية للزراعة والصناعة.	- تتميز المحافظة بإنتاجها الزراعي والحيواني، وكانت تعتبر سابقاً المحافظة الأولى في الإنتاج الزراعي وكانت تسجل فائضا في الإنتاج يستثمر للتصدير. وفيما يتعلق بالإنتاج الصناعي، تشتهر المحافظة بمعامل النسيج والصناعات الغذائية. - في المجال السياحي، لدى المحافظة معالم تاريخية ودينية عديدة يمكن استغلالها. - موقع محافظة بابل المميز والذي يربط محافظات الفرات حيث تقع جنوب العاصمة بغداد، وتحدها من الشرق محافظة واسط، والديوانية والنجف من الجنوب، وكربلاء من الغرب. - تعتبر بابل رابع محافظة من حيث عدد السكان. - وجود منطقتين صناعيتين (في ناحية الكفل "تدعى ابو سميج"، وفي ناحية النيل "تدعى الشيتية"). - تنظيم معرض بابل الدولي السنوي بمبادرة من غرفة التجارة. - توفر المواد الاولية الخام للزراعة والصناعة التي يمكن استغلالها في تطوير الإنتاج.	- موقع محافظة ذي قارة الجغرافي المميز والذي يعتبر صلة وصل بين خمس محافظات. - تعتبر ذي قار من المحافظات الكبرى من حيث عدد السكان. - في المجال السياحي، لدى المحافظة معالم بيئية، وتاريخية ودينية (الاهوار والحضارة السومرية) عديدة يمكن استغلالها. - توفر المواد الخام ولا سيما النفط الذي يمكن استغلاله في تطوير الانتاج - وجود تخصص تلحيم الأنابيب النفطية والموجود في محافظة ذي قار فقط. - وجود جامعة ذي قار وجامعات خاصة تقدم اختصاصات جديدة. - وجود إمكانيات كبيرة في القطاع الزراعي، وقطاع الدواجن، والقطاع الحرفي بالإضافة إلى توفر محصول كبير من الثروة السمكية. - وجود منطقة صناعية في محافظة ذي قار يمكن استغلالها. - تنظيم معرض ذي قار الدولي السنوي بمبادرة من غرفة التجارة. - وجود فنادق في الناصرية لإقامة الوفود التجارية والسياحية.

3- منهجية مجموعات التركز

يوضح الشكل رقم (2) المنهجية التي اعتمدت في تخطيط وتنفيذ مجموعات التركز وإعداد تقاريرها.

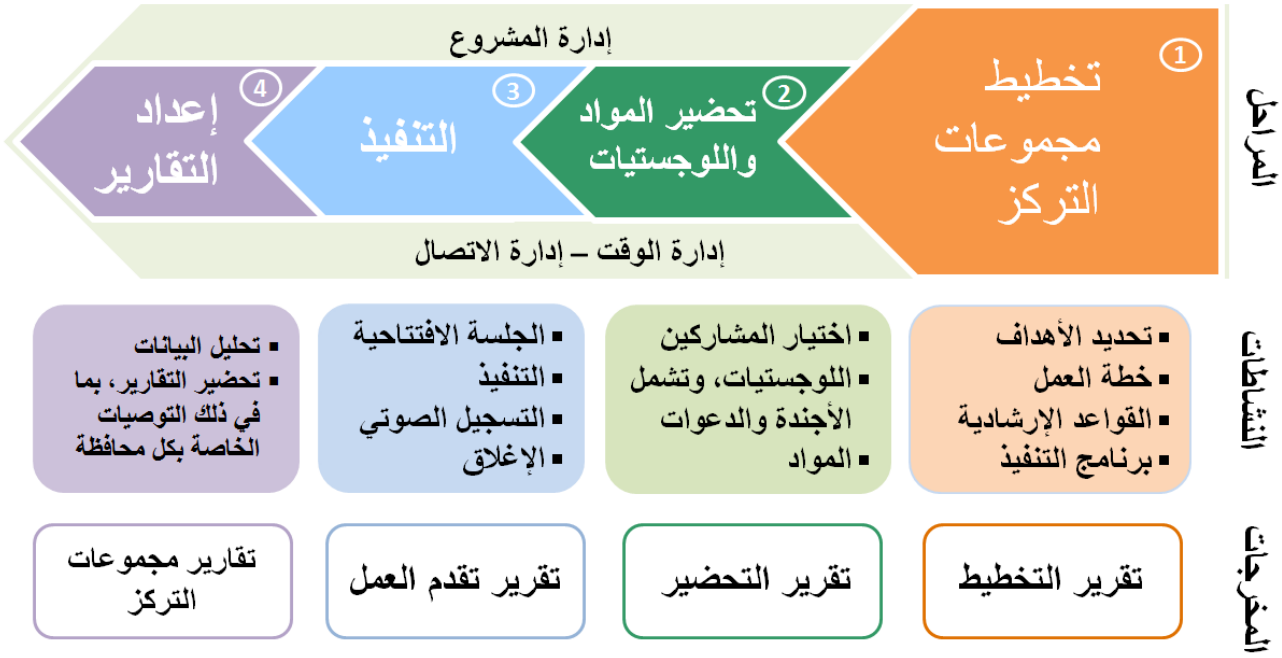

الشكل رقم (2): منهجية تنفيذ مجموعات التركز

3-1 التحليل الرباعي (SWOT)

التحليل الرباعي (SWOT) هو أداة تحليل استراتيجي تستخدم لتقييم المؤسسات (الشكل رقم 3)، ويكون جزء أساسي من أي دراسة تقييمية لها. يحدد هذا التحليل العناصر الأربعة المرتبطة بطبيعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على أعمال المؤسسات ويبين ما تحتاجه من تطوير أو تحسين لأدائها. يرتكز التحليل الرباعي (SWOT) على أربعة عناصر أساسية هي:

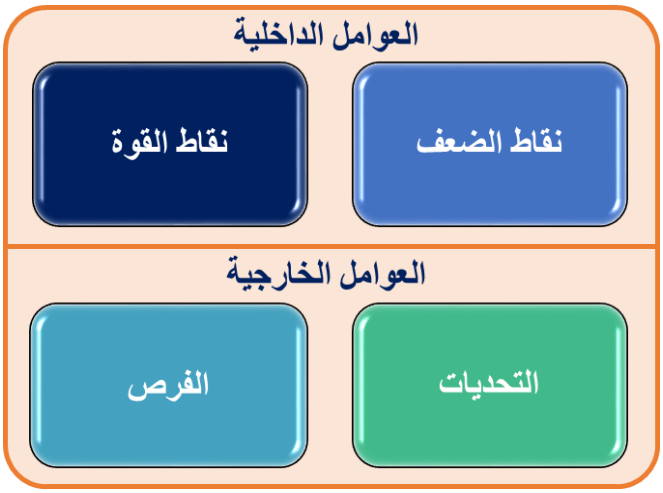

- نقاط القوة
- نقاط الضعف
- الفرص
- التحديات

الشكل رقم (3): التحليل الرباعي (SWOT)

تمثل نقاط القوة والضعف العوامل الداخلية التي تؤثر على أداء المؤسسات (سلباً أو إيجابا) والتي يمكن لها تحديدها وتحليلها والتعامل معها. أما الفرص والتحديات فهي العوامل الخارجية التي ليس للمؤسسات أي تأثير عليها حيث يمكن أن تستغل لصالحها لتصبح فرصا أو تنعكس سلباً لتصبح تحديات ينبغي التحوط لها وتحييدها.

4- نتائج مجموعات التركز

4-1 المحور الأول: تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يعتبر توفر التمويل المطلوب والآليات المالية المناسبة ركناً أساسياً لتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطوير مشاريعها وتشغيلها وتحديثها وتوسيعها ورفع نسبة التوظيف فيها، مما يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ وجود برنامج للإقراض في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ▪ وجود منظمات غير حكومية توفر التمويل الاصغر ▪ قدرة البعض على تأمين كفالة من قبل الموظف الحكومي مما يسهل عملية الحصول على القرض ▪ وجود سجل استعلام ائتماني بين المصرف المركزي والمصارف (برنامج تقاطع المعلومات) يؤدي إلى فهم مستوى مديونية العملاء بين المصارف خلال مدة القرض **محافظة بابل** ▪ وجود آلية لمتابعة القرض في حال تعذر المقترض عن تسديد القرض ▪ سهولة الاقتراض من مؤسسات التمويل الاصغر "الصيرفات" **محافظة ذي قار** ▪ وجود سجل استعلام بين المصارف وغرف الصناعة او التجارة (بطاقة صحة صدور) ▪ وجود منظمات دولية تقوم بتوفير التدريب لأصحاب المشاريع الصناعية والحرفية، والبعض منها يقدم قروض ▪ توفر آلية للاستعلام عن العملاء الذين لديهم حسابات مصرفية او الحاصلين على قروض

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ سعي جزء كبير من المقترضين إلى قروض شخصية لا ترتبط بأية مشاريع انتاجية ▪ نقص الخبرات لدى المقترضين على المستويين الإداري والتكنولوجي ▪ الاجراءات المصرفية معقدة وطويلة خاصة فيما يتعلق بتقديم القروض وكثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض دفعت المؤسسات إلى تفضيل مؤسسات التمويل الاصغر ومكاتب الصيرفة على البنوك ▪ تعقيد اجراءات الضمانات (عدم قبول كفالة المتقاعدين، وصعوبة قبول الضمانات العقارية في الدوائر الحكومية) ▪ ضعف برامج المصارف التسويقية والتوعوية حول حزم القروض المتوفرة للأفراد وللمؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية ▪ التأخير في منح الموافقات للمشاريع متوسطة الحجم (مدة بين 6 أشهر وسنة) مما يؤدي الى تغيير في مخاطر الائتمان للمقترض او في بعض الاحيان خسارة المشروع ▪ ضعف مهارات الأفراد والمؤسسات في المجال الاداري والمالي لتأمين شروط طلبات القروض (الرخص، دراسات الجدوى، الهيكل التنظيمي) أثر سلباً على ملف القرض والموافقة ▪ عدم تناسب قيمة القرض مع هدف المشروع ومع تدفقاته النقدية مما يؤدي الى عدم الالتزام او التأخر بدفع الاقساط ▪ ضعف شفافية المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية خوفاً من الانكشاف ضريبياً أثر سلباً على فرص تمويلها من البنوك ▪ ارتفاع معدل الفائدة وعدم توزيع المخاطر بين المقترض والمصرف أو مؤسسات التمويل بطريقة عادلة ▪ عدم القدرة على توفير كفيل ضامن ▪ ضعف شبكة توزيع ATM على مختلف الاراضي العراقية

- ضعف توزع المصارف العراقية في المحافظات وقلتها
- ضعف وطول إجراءات التمويل والاقراض ضمن المصارف

محافظة بابل

- اقتصار العمليات المصرفية الالكترونية على سحب الراتب مع ارتفاع نسبة العمولة على هذه العمليات
- التسرع في تحويل الفكرة الى فرصة استثمارية وعدم وجود دراسة جدوى مسبقة
- تركز المشاريع في مركز المحافظة اثر سلبا على نمو المشاريع التنموية في الاطراف

محافظة كركوك

- عدم امتلاك أصحاب المؤسسات لأفكار إبداعية لتطوير مشاريعهم وتبرير الهدف من القرض المطلوب
- سوء اختيار المكان المخصص لتنفيذ المشاريع حيث يتم إنشاء البعض في المناطق العشوائية فتواجه العديد من المخاطر وتضعف فرص النمو والحصول على التمويل المطلوب
- دراسة غير مهنية لطلبات القروض (منح موافقات مرحلية - تقديم جزء من التمويل المطلوب) مع التركيز على ضمانات القروض (عقارية، صكوك، ذهب) عوضا عن هدف المشروع وإمكانياته

محافظة ذي قار

- ضعف القدرة الانتاجية للمؤسسات مما يؤثر سلباً على تسديد دفعات القرض
- ارتفاع نسبة الفائدة والعمولة على القروض من مؤسسات الاقراض الاصغر
- فترة التسديد التي يحددها المصرف تشكل عبءاً على اصحاب المؤسسات بسبب ضعف مردودية مشاريعهم الانتاجية
- عدم وجود متابعة من قبل المصارف الخاصة والحكومية لتطوير قدرات المقترضين بما يضمن نجاح القرض في تحقيق اهدافه
- ضعف القدرات الادارية والمالية لرواد الاعمال وغياب دراسات الجدوى للمشاريع

الفرص

النقاط المشتركة

- وجود مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المبادرات الجماعية لتأسيس مشاريع بهدف تخفيف البطالة وتشغيل الشباب، وكذلك لدعم المشاريع في المجالات الزراعية، والصناعة، والإسكان
- وجود برامج تابعة لمؤسسات دولية وأجنبية تعمل في مجال الاقراض من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الاستفادة من التمويلات الخاصة بالخريجين والمشاريع الصغيرة لأنها من دون فوائد
- هنالك دور واضح لوزارة العمل التي تمنح قروض صغيرة وتنظم دورات تدريبية للمقترضين في الادارة المالية ودراسة الجدوى للمشاريع
- وجود مكاتب استثمارية تؤمن الشراكة بين أكثر من شخص لتمويل وتنفيذ مشاريع

محافظة بابل

- وجود الشركة العقارية للكفالات المصرفية التي تكفل القروض الصغيرة بنسبة تصل إلى 75 % من قيمة القرض

محافظة كركوك

- الانفتاح لمصادر تمويل مختلفة كالاستثمار أو تأجير المعدات مقابل ربح مقبول
- توفّر مصارف التمويل الاسلامي

التحديات

النقاط المشتركة

- تدخل المحسوبيّات لتوقيف اجراءات تنفيذ الحجز على بعض المتخلّفين عن تسديد القرض
- عمل القطاع المصرفي في العراق قديم وبعيد عن المعايير الحديثة، كما أن المعاملات المصرفية قديمة ومعقدة وتحتاج لوقت طويل لإنجازها
- ضعف التعاملات المصرفية الالكترونية واقتصارها غالباً على استعمال البطاقات لتوطين الراتب مما لا يساهم في زيادة التعامل المصرفي وخلق تاريخ ائتماني
- ارتفاع كلفة الانتاج مقارنة بالدول المحيطة تؤدي إلى تعثر في الانتاج المحلي وتعرقل تسديد القرض
- غياب السياسات العامة لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الخارجية والتي تكون بأقل تكلفة
- عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي/ المالي يؤثر سلبا على نجاح المشاريع وعملية الاقتراض والقدرة على التسديد

- الصعوبة في تأمين الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية بحيث تكون قيمتها أعلى بكثير من قيمة القرض
- عدم ثقة القطاع المصرفي بالقطاع الخاص مما يساهم بزيادة الشروط ورفع الفوائد حيث تعتبر أن تمويل المؤسسات هو استثمار عالي المخاطر
- غياب اي برنامج وطني حالي لتمويل المؤسسات وغياب برامج ضمان الائتمان
- وجود نظرة مسبقة لدى المصارف أن تمويل المؤسسات هو استثمار عالي المخاطر بسبب استعمال القروض لغير السبب المصرح به (التحايل).
- تأثير المعتقدات الدينية وتحريم الربى مما يحد من تعامل أصحاب المؤسسات مع البنوك
- ضعف إلمام الافراد بالتكنولوجيا وبوسائل التواصل الرقمي ومقاومة الانتقال الى التعاملات الالكترونية
- عدم الثقة بالقطاع المصرفي والاحتفاظ "واكتناز" الاموال في البيوت
- عدم ثقة المقترض بالقطاع المصرفي
- عدم دعم الحكومة العراقية لمشاريع القطاع الخاص بل بالعكس تقوم بخلق العراقيل من خلال شروط البنك المركزي على المصارف
- ضعف البنية التحتية (مشاكل الماء والكهرباء وكلفتهما المرتفعتين)
- اختلاف الاولويات كتأمين موارد الطاقة والمواد الخام
- الاجراءات الحكومية الطويلة والمعقدة المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف أثرت سلباً على عمليات المصارف وخدماتها خاصة في مجال خدمات تقديم القروض
- صعوبة الحصول على بيانات عن القطاعات المختلفة (لدى الدوائر الحكومية او القطاع الخاص) والذي يؤثر سلبا على دراسة جدوى المشروع وتحديد العائد الفعلي للمشروع
- ارتفاع نسبة المخاطر السياسية والامنية وغياب البنى التحتية لا تشجع على الاقتراض لتطوير الاعمال
- اقتصار العمليات المصرفية الالكترونية على سحب الراتب مع ارتفاع نسبة العمولة على هذه العمليات

محافظة بابل

- تجميد تقديم القروض في صندوق التنمية الاجتماعية
- غياب سياسة المتابعة والكشف على المشاريع وربط دفعات القرض بإنجازات واستمرارية المشروع

محافظة كركوك

- عدم الشفافية المالية بالتقارير المحاسبية وغياب شركات تدقيق محترفة بسبب غياب الاستثمارات
- ربط المؤسسات المالية مبلغ القرض بقيمة راتب الكفيل من دون الاخذ بالاعتبار حجم المشروع

محافظة ذي قار

- عدم إقرار الموازنة بانتظام
- سيطرة المحسوبية في الوزارات التي تقدم قروض لمشاريع انتاجية
- ضعف القدرات التسويقية للمصارف وضعف متابعة المصارف للمشاريع الممولة

توصيات المجموعات حول تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

النقاط المشتركة

- تسهيل شروط القروض من خلال منح فترة سماح واعفاء للمقترض من دفع الفوائد خلال هذه الفترة.
- تخفيف الفائدة على القروض بحيث تشمل المصاريف الادارية فقط لمواجهة ثقافة تحريم الربى ولعدم إرهاق المؤسسات المقترضة.
- تبسيط إجراءات التمويل للمؤسسات وأن تكون قيمة الضمانات متوازنة مع قيمة المشروع ولا تفوق قيمته.
  - ضرورة تقسيم قيمة القرض على أقساط تربط الدفعات المتتالية بنتائج الكشف والمتابعة والتقييم من قبل المؤسسة المالية.
  - الاعتماد على القرض الجماعي في القطاعات الاقتصادية للتخفيف من مخاطر الإقراض.
  - تخفيض نسبة الفوائد على القروض لجذب العملاء/ المؤسسات.

- القيام بزيارات ميدانية وعمليات كشف مسبقة لموقع المشروع/ المؤسسة لزيادة فرص الاقتراض والتخفيف من الضمانات الضرورية للحصول على القرض.
- الاعتماد على دراسة الجدوى للمشروع كجزء أساسي من عملية الموافقة على الاقراض.
- ربط عملية الاقراض بنجاح فريق إدارة المشروع في دورات تخصصية (إدارة المشاريع، دراسة جدوى، الخ.).
- تطوير برامج تمويلية تتناسب مع حاجات العملاء وتسريع الموافقات لمنافسة مؤسسات التمويل الاصغر " شركات الصيرفة".

- توفير خدمات تدريب لجميع فئات المقترضين في مجال المهارات الادارية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية.
- التركيز على دعم وتمويل وتعزيز القطاعات المنتجة، والحرفية والمشاريع الشبابية.
- إصدار تشريعات تشجع على التعامل الالكتروني وتطبيق مبدأ الشمول المالي لمساعدة العملاء على إنشاء تاريخ ائتماني والتحوّل إلى الاقتصاد غير النقدي، بالاعتماد على تقنيات رقمية تؤمّنها البنى التحتية المصرفية وتكنولوجيا الاتصالات.
- تفعيل دور المصارف الخاصة ومؤسسات التمويل الاصغر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التمويل والدعم التقني (التمويل).
- تعزيز دور البنك المركزي في إلزام المصارف باستخدام منصات "تمويل" المؤسسات وتسهيل وصول التمويل الى المقترضين وفرض تخصيص اقسام لتمويل المؤسسات الصغيرة ضمن فروع المصارف في مختلف المناطق في المحافظات.
- تحديد عدد الكفلاء بحسب قيمة القرض.
- قيام الجامعات بتوجيه الطلاب للقيام بأبحاث مختصة بالاقتصاد المحلي وتحليل سلسلة القيمة للقطاعات الانتاجية المزدهرة في المحافظة، وتحديد الثغرات في هذه السلسلة، بالإضافة الى اقتراح مشاريع لتطوير الاعمال في المجالات المفقودة في سلسلة القيمة، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتشجيع الخريجين كل حسب اختصاصه على تأسيس شركات والتقدم بطلبات اقتراض.
- الاستفادة من دور حاضنات الاعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لزيادة نسبة القروض المرتبطة بمشاريع إنتاجية ولتطوير قدرات المقترضين بما يضمن نجاح المشاريع.
- الربط بين الشبكة العراقية للكفالات المصرفية وحاضنات الاعمال لإقراض مشاريع لها جدوى اجتماعية واقتصادية.
- قبول كفالة المتقاعدين كنوع من تسهيل الضمانات المطلوبة على القروض.
- تأمين بيئة عمل امنة لتشجيع المستثمرين الذين يشكلون احد بدائل التمويل.
- تدريب العاملين في المؤسسات المالية على مهارات التخطيط ودراسة الجدوى والمتابعة والتقييم ودراسة المخاطر.

محافظة بابل

- قيام البنك المركزي بحملة اعلانية عبر وسائل الاعلام، وعقد لقاءات مباشرة على مستوى المحافظات والقطاعات لشرح أهمية الاقراض للمؤسسات.
- قيام حاضنات الاعمال بدعم قدرات المزارعين لبلورة مشاريع زراعية قابلة للاقتراض.

- الاستفادة من وجود المؤسسات العاملة في مجال التنمية لتمويل مشاريع تدعم القطاعات الانتاجية وتساهم في التخفيف من كلفة الانتاج.
- أن تكون قيمة الضمانات متوازنة مع قيمة المشروع ولا تفوق قيمته.
- ضرورة البحث ببدائل أخرى غير العقارات كضمانة (المعدات، الخ).

محافظة كركوك

- تحديد القطاعات الاستراتيجية التي يجب أن يعطيها المصرف الاولوية في عملية الاقراض.
- اجراء ورش عمل مكثفة لتدريب المقترضين على الادارة المالية كإجراء احترازي يساهم في تطوير الاعمال، ويحسن شفافية المؤسسات ويعزز الثقة بين المصرف والمقترض. التركيز على دعم وتمويل وتعزيز القطاعات المنتجة، والحرفية والمشاريع الشبابية والريادية.
- قبول كفالة المتقاعدين كنوع من تسهيل الضمانات المطلوبة على القروض.
- تفعيل عمل حاضنات الأعمال بحيث تشارك بخدمات استشارية حول فرص التمويل المتاحة في العراق إن كان عبر المصارف أو مؤسسات التمويل الاصغر، وتحدد شروطها بهدف توعية أصحاب الاعمال الحاليين أو المستقبليين بشروط تمويل غير ربوية.
- اعتماد الاتمتة والتكنولوجيا (التعاملات الإلكترونية) في تنظيم عملية الاقتراض وتسهيل الاجراءات في الحصول على الأوراق الرسمية الضرورية من خلال تقنية تضع الدوائر الرسمية المختلفة في شبكة موحدة.

محافظة ذي قار

- تعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف لمساعدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النمو.
- تعزيز التوعية لاستعمال الصراف الالي للدفع الالكتروني وليس فقط للرواتب وتأمين شبكات صراف الي على مستوى المحافظة وتحفيز الزبائن على الدفع الآلي من خلال رزمة حوافز تشمل تخفيض العمولات وتسهيل اجراءات الاقتراض للمتعاملين.

2-4 المحور الثاني: التوظيف والموارد البشرية

تعتبر المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة محركاً اقتصاديا رئيسياً لتعزيز النمو في العراق، نظراً لمساهمتها في توليد الدخل، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التوجهات الاستراتيجية للحكومة العراقية (بحسب استراتيجية تنمية القطاع الخاص 2014 - 2030) أنها تبذل جهوداً حثيثة لتطوير وتأهيل قوة العمل بما يتماشى مع توجهات تسريع التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، وتطوير سياسة وطنية للتشغيل والبطالة، وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة تساهم في رفع مستويات دخل الأسر.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ قدرة القطاع الزراعي في حال دعمه ان يستوعب قدرات كبيرة من القوى العاملة ▪ وجود فرص واعدة في: الصناعات النفطية ومشتقاتها، ونشاطات صناعية متعددة، ومجال السياحة التاريخية والدينية ▪ وجود فئات شابة تؤمن بالتغيير والتطوير ▪ وجود رغبة لدى بعض المؤسسات نحو التقدم والتطور وتحسين أداءهم في العمل. ▪ الاعتماد على اليد العاملة المحلية ▪ يضمن قانون العمل العراقي حقوق الموظف المسجل لدى وزارة العمل ويحميه **محافظة بابل** ▪ عمل العديد من الاسر بالاعمال المؤقتة والموسمية، مما يساهم في توفير دخل حتى ولو كان غير كافياً لتوفير حياة كريمة **محافظة كركوك** ▪ وجود وحدة التشغيل في وزارة العمل والشؤون

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ ضعف تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي وانعدام الثقة من استدامة العمل يدفع بعض الموظفين الى الطلب من صاحب العمل إلى عدم تسجيلهم لدى الصندوق حتى لا يتم استقطاع أي مبالغ مالية (رسوم) من رواتبهم ▪ تهرب العديد من المؤسسات من دفع الاجور ومستحقات الضمان المنصوص عليها قانونياً ▪ اعتماد جزء كبير من المؤسسات على عدد محدود من الإداريين الدائمين، إلى جانب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة المؤقتة أو الموسمية ▪ ضعف شفافية اجراءات التوظيف وغياب الحوكمة التي من شأنها أن تخفف من المحسوبية اثناء عملية التوظيف في المؤسسات ▪ غياب الربط بين التخصص العلمي/الأكاديمي/ المهني والمسمى الوظيفي ▪ غياب الحوافز المعنوية او المادية التي من شأنها أن تشجع الموظفين على التميز في العمل واكتساب مهارات باستمرار والتطور (التنوع الوظيفي) ▪ وجود عدد كبير من المؤسسات غير المسجلة بسبب ارتفاع كلفة التسجيل ▪ عدم توفر خبرات في مجال ادارة الموارد البشرية ▪ غياب ثقافة الانتساب إلى الضمان الاجتماعي لدى العمال وعدم إلمامهم بحقوقهم والتخوف من خسارة العمل في حال المطالبة بها. ▪ امتناع أصحاب المؤسسات عن تسجيل الموظفين لتخفيف التكلفة والتهرب من دفع التعويضات ولعدم الانكشاف ضريبياً في ظل غياب الحوافز الضريبية للتسجيل ▪ نقص الدورات التخصصية لأصحاب الأعمال في مجال التنظيم الاداري والمالي والتسويق والتكنولوجيا وضمان الجودة ▪ امتناع المؤسسات عن تدريب العاملين لديها لتوفير المصاريف على المدى القصير ▪ اعتماد التوظيف في غالبية المؤسسات على العلاقات الشخصية والعائلية ▪ التركيز على الشهادة وليس الكفاءة (سهولة الحصول على الشهادة في ظل تدني المستوى التعليمي)

- غياب تطبيق الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي بسبب الطلب من الموظف بالقيام بعدة وظائف بنفس الوقت في المؤسسة
- تفضيل الشباب خيار الوظيفة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص بسبب الاستقرار وبيئة العمل المريحة (ساعات العمل ومتطلبات مهنية أقل والإجازات اطول)

محافظة بابل

- الربحية المتدنية للمؤسسات لا تسمح لها بتحمل التوظيف النظامي
- أجور القطاع الخاص متدنية ولا تشكل حافزاً للتقدم للوظائف
- عدم استيفاء الحكومة بواجباتها من موارد الطاقة والمياه وغيرها من الأساسيات الضرورية للعمل

محافظة كركوك

- عدم قدرة المؤسسات على تحمل كلفة تطبيق قانون العمل والإيفاء بمتطلباته
- تركيز العاملين على الربح المادي وليس بتطوير العمل او الذات.
- عدم ملائمة مهارات العاملين مع طبيعة عملهم.
- عدم توفر المعرفة الكاملة لدى العاملين عن قانون العمل
- ممارسة الموظفين أكثر من عمل في وقت واحد

الفرص

النقاط المشتركة

- وجود برامج لدى المنظمات الدولية للتدريب المهني ولتطوير مهارات العمال والموظفين
- وجود شركات خاصة للتوظيف (مكاتب توظيف) على مستوى العراق
- التنسيق بين الجامعات ومكاتب التوظيف لاستقطاب الموظفين حسب الكفاءة
- تعزيز دور وزارة العمل (يوجد تدريب للمقترضين من وزارة العمل) ووزارة التعليم العالي في تطوير التدريب لليد العاملة
- وجود رغبة لدى بعض المؤسسات نحو التقدم والتطور وتحسين أدائهم في العمل
- توفر الدورات التدريبية للعاملين لتطوير مهاراتهم بالتعاون مع الجهات المانحة والجمعيات و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية
- وجود توجه استراتيجي حكومي لتنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز التوظيف في القطاع الخاص

محافظة بابل

- وجود مراكز تدريب تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- الاستفادة من حاضنات الأعمال في الجامعات لتدريب الشباب

التحديات

النقاط المشتركة

- عدم تطبيق قانون العمل في غالبية المؤسسات والجهات المعنية
- ضعف آلية المراقبة في تطبيق قانون العمل من قبل الجهات الحكومية
- غياب المؤسسات التي تربط بين طالبي العمل واحتياجات سوق العمل
- عدم حماية الإنتاج العراقي من المنافسة الخارجية
- ضعف البنية التحتية للمعلوماتية
- عدم توفر الكهرباء والغاز والمواد الاولوية بأسعار مدعومة
- تفضيل المؤسسات توظيف العامل الأجنبي بسبب تدني انتاجية العامل العراقي وعدم الالتزام بدوام العمل والتسرب الوظيفي المتكرر وبالتالي قلة الخبرة
- ضعف التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية والمعاهد والجامعات للترويج للتعليم الفني ودعمه لتشجيع الفئات الشبابية
- المناهج الموجودة في مؤسسات التعليم غير محدثة ولا تلبي التوجهات الاقتصادية واحتياجات السوق
- انخفاض مستوى الاستثمار وغياب القوانين المحفزة للاستثمار التي من شأنها أن تخلق فرص عمل في القطاع الخاص خاصة في القطاع الزراعي، والصناعات الغذائية والمشتقات النفطية والنسيجية
- ضعف نقابات العمال في حماية حقوق الموظفين وعدم تقديم الدعم المطلوب للعمال المسجلين
- وجود توجه مسبق لدى العراقيين يؤدي الى توجيه الشباب نحو البرامج التعليمية التي تساعد على تأمين وظيفة في القطاع الحكومي

- ضعف النقل العام وارتفاع كلفة التنقل للعاملين
- ارتفاع معدل البطالة بسبب غياب الاستثمار في القطاعات المنتجة وتهميش قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة

محافظة بابل

عدم تطبيق استراتيجية الدولة بدعم المنشآت الصناعية الصغيرة

محافظة كركوك

- غياب قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة وخصائصها وسوق العمل واحتياجاتها وافاقها المستقبلية
- غياب سياسية التشجيع على الالتزام الطوعي بتطبيق القانون بسبب عدم وجود أية حوافز (إعفاءات ضريبية، ضمان الحصول على قروض، تخفيف رسوم الكهرباء ... الخ) لمن يقوم بتسجيل العمال في الضمان الاجتماعي
- تعدد الكليات الأهلية غير المنظمة
- انخفاض مستوى الاستثمار لخلق فرص عمل في القطاع الخاص خاصة في القطاع الزراعي، والصناعات الغذائية والمشتقات النفطية والنسيجية

توصيات المجموعات حول التوظيف والموارد البشرية

النقاط المشتركة

- تعزيز الاستقرار السياسي والامني في البلاد وخلق بيئة مؤاتيه لتطوير الاعمال وجذب الاستثمارات بما يسمح للمؤسسات ان تزيد نسبة مساهمتها في الانتاج الوطني العراقي.
- بناء شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص لتنظيم دورات تدريبية للموظفين والعاملين في القطاع الخاص
- تنظيم حملات للتوعية بأهمية الانتساب للضمان الاجتماعي وتبيان فوائده على المديين المتوسط والبعيد
- تقديم حوافز للمؤسسات التي تلتزم بتطبيق القانون وتلتزم بإنشاء قسم إدارة الموارد البشرية/ او تلتزم بتطبيق معايير إدارة الموارد البشرية.
- تقديم تسهيلات من قبل الدولة خاصة في مجال تكاليف تسجيل الموظفين وتقسيط الدفعات المستحقة عوضا عن دفع الغرامات.
- اعتماد مكاتب حكومية تتوفر لديها سجلات العاطلين عن العمل للتخفيف من معدل البطالة ومتابعة عملية التوظيف والتأكد من تسجيل الموظفين.
- تنشيط عمل النقابات والزامها ببرامج بتوعية العمال وتعريفهم بحقوقهم ورفع مستوى وعيهم.
- تدريب المؤسسات على توظيف أصحاب الكفاءة والخبرة من خلال اخضاعهم للتدريب حول معايير التوظيف.
- تعديل مناهج التعليم بحيث يكون أساسها التدريب العملي وليس النظري.
- تحديث مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- سن تشريعات لشمول موظفي القطاع الخاص بقانون الحماية الاجتماعية وقانون التقاعد وتخفيف المفاضلة بين القطاع العام والخاص لجهة المخصصات والحوافز.
- ضرورة أن تقوم الجهات الحكومية المعنية بالترويج للتعليم الفني والتقني وبدعمه لتشجيع الفئات الشبابية على الانتساب في برامجه وتخصصاته.
- ضرورة تطوير المناهج التعليمية لتواكب التوجهات الاقتصادية واحتياجات السوق من المشتغلين والعمال وادخال مناهج حول بيئة الاعمال والادارة الحديثة.
- تعزيز دور وزارة العمل للقيام بدراسات ومسح دقيق حول متطلبات السوق العراقي من المهن لتحديد التوجهات الاقتصادية المستقبلية والتخفيف من معدلات البطالة وتنظيم عمالة الاجانب التي تنافس اليد العاملة المحلية (المهن الحرفية والصناعية) وتحديد الاحتياجات التدريبية.
- تطوير دور حاضنات الاعمال في الجامعات ليشمل تدريب الطلاب على المناهج المطلوبة لسوق العمل وتأمين برامج تدريبية للطلاب في المؤسسات بالتعاون مع اصحاب الاعمال.
- تشديد الرقابة على المؤسسات في فرض تطبيق قانون العمل وتقديم حوافز للمؤسسات الملتزمة بتطبيقه.

محافظة بابل

- قيام مراكز التدريب في وزارتي العمل والزراعة بإعداد حزم تدريبية متخصصة للعاملين والموظفين الحاليين في المؤسسات.
- انشاء شراكة بين التكتلات والشبكات (غرفة التجارة مثلا) والجامعات وحاضنات الاعمال لدعم مؤسسات MSMEs عبر توجيه جزء من طلاب قسم إدارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد للقيام بأبحاث على آليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية لدى المؤسسات، واقتراح استراتيجيات جديدة لها.
- خلق برامج لإدخال التكنولوجيا في الانتاج.
- تعزيز برامج التدريب المهني في القطاعات الانتاجية (لا سيما الزراعة والحرف اليدوية) التي لديها قدرة على استيعاب اليد العاملة المحلية.
- تطوير وانشاء حاضنات اعمال بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتقديم:
  - التدريب الاداري المتخصص لأصحاب الاعمال وتحسين بيئة العمل والاطلاع على الدروس المستفادة من المشاريع الناجحة.
  - تدريب المشتغلين لرفع إنتاجيتهم وكفاءتهم للتوافق مع متطلبات السوق.

محافظة كركوك

- إعداد برامج توجيهية للطلاب وتحفيزهم نحو اختصاصات ترتبط بالقطاع الزراعي وبتوجهات السوق العراقي.
- إلزام النقابات بتطوير برامج تطوير وتدريب مهنية.
- تشجيع المؤسسات على استخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة أعمالها.
- التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والنقابات والقطاع الخاص لتصويب الجهود نحو تحسين الإطار التوظيفي.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة ومتقدمة في مجال القيادة وادارة فرق العمل.
- إعطاء حوافز للعاملين المميزين لتشجيعهم على الابداع.
- العمل على تكوين شراكات بين الجامعات ومعاهد التدريب.
- تعديل الرواتب التقاعدية للقطاع الخاص.
- اقتراح قانون لتعديل النسب التي يتحملها رب العمل في الضمان الاجتماعي والتخفيف عنه من خلال برامج دعم من قبل الدولة او وضع نسب اضافية على العامل.
- تطوير عمل مؤسسات التوظيف لتقديم خدمات أكثر احترافية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- العمل على خلق اختصاص إدارة الموارد البشرية في الجامعات العراقية.
- انشاء تكتلات نقابية قطاعية للعمال في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات.
- إدخال نشاطات التوظيف وتطوير الموارد البشرية والإدارة المالية ودراسات الجدوى إلى عمل حاضنات الاعمال.

محافظة ذي قار

- تفعيل مكاتب التشغيل لتامين اليد العاملة الماهرة.

3-4 المحور الثالث: دور النساء ورائدات الأعمال

تعد المرأة طرفاً حيوياً في المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وتعتبر مشاركتها في قوة العمل عاملاً فعالاً في النمو الاقتصادي. وللأعمال التجارية المملوكة من قبل النساء ورائدات الأعمال دوراً مهماً في توسيع قاعدة الموارد البشرية والحد من الفقر مما يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد العراقي.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ كفاءة النساء في قطاعات التعليم والصحة والزراعة والقطاع العام والبيع بالتجزئة والتجميل ▪ تحسن المستوى التعليمي للنساء في العراق مع ارتفاع نسبة الطلاب الاناث في الجامعات ▪ قانون العمل يحمي المرأة العاملة ▪ زيادة نسبة النساء العاملات في مجالات الأعمال الالكترونية (تسويق الكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي، الخ) ▪ ارتفاع نسب قيادة المرأة للسيارات ساهم في تسهيل تنقلاتها وقيامها بمهام متعددة ▪ أثبتت النساء ان لديهن قدرات عالية على التحمل والمساعدة في عمليات التفاوض **محافظة بابل** ▪ توفر تمويل مخصص للنساء لدعمهن وتمكينهن من خلال قروض أو منح **محافظة ذي قار** ▪ وجود حاضنات الاعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تدعم المؤسسات التي تملكها النساء ▪ وجود مكتب لرائدات الاعمال في غرفة التجارة في ذي قار يسهل الاجراءات المطلوبة للنساء في الغرفة

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ استغلال بعض أصحاب المؤسسات للمرأة في العمل - تدني الأجور الخاصة بالنساء ▪ بعض النشاطات الاقتصادية في القطاع الخاص غير ملائمة لعمل المرأة. - توجّه النساء الى التوظيف في الدوائر والمؤسسات الحكومية لأنها تطبق نظام العقوبات بحزم وفعالية (خاصة فيما يتعلق بالتحرش) وبالإضافة إلى ثقة النساء بالمؤسسات الحكومية أكثر من القطاع الخاص. ▪ تفضيل بعض النساء للتوجه نحو الأعمال المنزلية أو العمل لحسابهن ▪ وجود عدد كبير من المؤسسات غير المسجلة ▪ صعوبة حصول رائدات الأعمال على التمويل ▪ عدم سعي بعض النساء الى الانخراط في سوق العمل والاتكال على المعيل حيث ان الرجل هو معيل الأسرة والمرأة هي مقدمة الرعاية بدون أجر ▪ تفضيل أصحاب المؤسسات القيام بتوظيف الرجال بدلا من النساء للأسباب التالية: - الإجازات الأسرية المتكررة التي تحتاجها المرأة (الأمومة والرعاية) - عدم قدرة النساء على القيام بالزيارات الميدانية أو السفر - عدم الثقة بقدرات المرأة ▪ تحمل المرأة تكاليف أعلى للتنقل بسبب القيود الاجتماعية وعدم استعمال النقل العام المزدحم. ▪ غالبية الاعمال المطلوبة هي من اختصاص الرجال **محافظة كركوك** ▪ ضعف دخول النساء إلى التعليم في المجالات العلمية والعملية بسبب ضعف البرامج الخاصة بتطوير قدرات النساء

الفرص

النقاط المشتركة

- الاستفادة من وجود المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد
- توفر قروض من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مخصصة لحاضنات الأعمال التي تقودها النساء
- الاستفادة من المنظمات الإنسانية التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة أو بريادة الأعمال الخاصة بالنساء
- وجود تسهيلات للأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على تمويل لأطلاق مشاريع في مجال الأعمال
- تزايد أعداد النساء العاملات في سوق العمل بالرغم من كل الظروف
- ارتفاع مستوى التعليم الجامعي لدى النساء ساهم في زيادة فرص العمل
- الاستفادة من الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد العراقي
- تقبل المجتمع لعمل النساء في مهن خاصة في مجال الطبابة، التعليم، معامل خياطة، مطاعم، الصناعات الحرفية من المنزل يشكل خطوة نحو التغيير في المستقبل
- وجود قانون العمل الذي يحمي النساء في بعض مواده

التحديات

النقاط المشتركة

- تراجع المؤسسات الإنتاجية التي يمكن أن تعتمد على عمل المرأة مثل الخياطة وصناعة الأغذية
- ضعف البرامج الخاصة بتطوير قدرات النساء
- صعوبة حصول رائدات الأعمال على فرص التمويل
  - عدم وجود سياسة حكومية تدعم تمويل مشاريع الأعمال للنساء
  - غياب المؤسسات المحلية التي تدعم النساء في بلورة مشاريعهنّ
- تفضيل بعض النساء البقاء في البيت بدلا من العمل بسبب:
  - الخوف من الاستغلال او التحرش
  - أعباء المنزل و رعاية الاطفال
  - سوء وسائل المواصلات و ارتفاع كلفتها
- الأعراف السائدة و التقاليد الاجتماعية تشكل عائقاً لعمل النساء في بعض المهن والوظائف
- توجه النساء للعمل في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص كونه يوفر ضمانة وحماية اجتماعية أكثر(على سبيل المثال، تكون اجازة الامومة حوالي سنة وخمسون يوماً أما في القطاع الخاص فهي 72 يوم فقط)
- ضعف المنظمات النسوية الداعمة لعمل المرأة في القطاع الخاص
- عدم تقبل المجتمع لفكرة تولي النساء لأدوار قيادية
- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وضعف الاستثمار ساهموا في ارتفاع البطالة بشكل عام
- عدم تطبيق قانون العمل الذي يساعد على تأمين حماية للمرأة
- استعمال الترهيب المعنوي مع النساء في بعض المواقف في العمل

محافظة بابل

- غياب المؤسسات المحلية التي تدعم النساء في بلورة مشاريعهنّ
- صعوبة حصول رائدات الأعمال على فرص التمويل

محافظة كركوك

- غياب التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة
- اقتصار عمل المرأة في قطاعات معينة (المطابخ، الحياكة، صالونات الحلاقة النسائية، الزراعة، النسيج)

محافظة ذي قار

- ضعف اقبال النساء بسبب عدم تطبيق الحكومة الالكترونية

توصيات المجموعات حول دور النساء ورائدات الأعمال

النقاط المشتركة

- تقديم خدمات استشارية شبه مجانية للمؤسسات التي تديرها أو تعمل بها نساء.
- توفير برنامج إقراض وصندوق خاص لدعم المشاريع التي تديرها نساء.
- خلق منافذ لتسويق منتجات المرأة على مستوى المحافظات.
- انشاء تكتلات نقابية مهنية للدفاع عن النساء وحمايتهنّ من المضايقات التي يتعرضن لها في سوق العمل
- تشجيع/ تعزيز وصول المرأة الى مراكز عليا في التعليم والعمل.
- تدريب المرأة على الانخراط في الأعمال الاقتصادية وادارة الأموال.
- الحد من تسويق صورة نمطية مسيئة للرجل في المؤسسات الخاصة مما يساهم في تشجيع النساء على التوجه نحو القطاع الخاص.
- توفير حوافز للنساء لتشجيعهن على الانخراط في قطاع الأعمال: تقديمات صحية (بطاقة صحية)، وضمانات للأموال وتمويلات بفوائد مخفضة.
- تحقيق توازن بين الجنسين في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين البيئة التعليمية والقانونية والاجتماعية.
- تسهيل إجراءات تسجيل المؤسسات الخاصة بالنساء لتشجيعهن على الانخراط في سوق العمل.
- انشاء حاضنات اعمال تدعم عمل المؤسسات التي تديرها النساء وتقدم لها تسهيلات في مجال التكنولوجيا والابتكار.
- ضرورة تركيز منظمات حقوق المرأة والاعلام العراقي على التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة والعمل على خلق فرص عمل لها بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة.
- إصدار تشريعات لفرض حصة نسائية "كوتا" للتشجيع على مشاركة النساء في الاعمال وتقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي توظف نساء.
- العمل على إعداد برامج توعية بالمشاركة مع رجال الدين لإحداث تغيير في النظرة الاجتماعية لدور المرأة في المجتمع واهمية توظيفها.
- تضمين الاستراتيجية الحكومية لتنوع الاقتصاد العراقي سياسات محفزة لتشغيل النساء.

محافظة بابل

- تعيين أو تأسيس جهاز في المؤسسات التمويلية يمكن أن يساعد رائدات الاعمال بالحصول على المستندات المطلوبة لتأسيس ولتسجيل مؤسساتهم.
- الاشراف والمتابعة على المشاريع التي تملكها النساء من قبل الجهات المانحة.

محافظة ذي قار

- إبراز قصص النجاح الخاصة بالنساء واستخدام وسائل التواصل المختلفة، وإلقاء الضوء إعلامياً على النجاحات التي تحققها المرأة في مجال الاعمال.
- تنظيم ساعات العمل بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية للمرأة (حصر الدوام بالفترة الصباحية).
- تغيير ثقافة المجتمع تدريجيا من خلال المناهج المدرسية والجامعية والتركيز على اهمية دور المرأة في العمل وعدم حصر عملها في بعض المهن التقليدية.
- التشجيع على خلق تكتلات لمؤسسات تديرها النساء.

4-4 المحور الرابع: الابتكار والتكنولوجيا

يهدف الاعتماد على الابتكار واستخدام الوسائل التكنولوجية في تنفيذ الاعمال إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تطوير تقنيات مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة ترفع من جودة منتجاتهم وخدماتهم وتساعدهم للوصول للأسواق الدولية.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ التطور في مجال الهاتف المحمول مما يسمح بإمكانية خلق تطبيقات لترويج المنتجات والخدمات ▪ انتشار استخدام الهاتف المحمول ▪ وجود وعي عن أهمية استخدام التكنولوجيا للتسويق ولتسهيل الحصول على فرص عمل **محافظة بابل** ▪ قيام محطة الابحاث الزراعية بأبحاث لتطوير انتاج أصناف جديدة او تحسين الانتاج الحالي **محافظة ذي قار** ▪ وجود مشروع تطوير الزراعات النسيجية في الناصرية لتكاثر زراعة النخيل (الزراعة الكثيفة لأشجار النخيل في المختبرات)

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ عدم وجود المؤسسات الداعمة والراعية للابتكار مما يؤدي الى غياب ثقافة الابتكار ▪ ضعف استخدام التسويق الالكتروني ووسائل التواصل من قبل المؤسسات - قلة الخبرة بالإعلانات الممولة Boosting ▪ ضعف في اللغة الانكليزية ▪ تهرب بعض المؤسسات من استخدام التكنولوجيا بسبب: - الخوف من المقرصنين (Hackers) أو جهات قد تخدع أصحاب المؤسسات وتقدم معلومات مغلوطة وتقوم بعمليات نصب واحتيال - ضعف القدرات المالية لتوفير متطلبات التكنولوجيا - عدم الدراية بمفهوم التحول الرقمي - قلة الخبرة في استخدام التكنولوجيا ▪ حصر استعمال التكنولوجيا بوسائل التواصل الاجتماعي ▪ ضعف الوعي لدى المستخدم في عملية التسويق والشراء الالكتروني وعدم ثقته بالدفع عبر الانترنت ▪ ضعف خبرة المبرمجين العراقيين وضعف النظم الالكترونية المستخدمة في المؤسسات ▪ غياب الحوافز لأصحاب الابتكارات ▪ ضعف المعرفة والخبرة بالتقنيات والمنصات التكنولوجية وسبل استخدامها **محافظة بابل** ▪ عدم الاهتمام بعملية التطوير بسبب غياب سياسات التحفيز لاستخدام التكنولوجيا في مجال الأعمال **محافظة ذي قار** ▪ قبول البعض بالوضع الراهن وعدم الاهتمام بعملية التطوير ▪ اعتماد اصحاب الاعمال على التكرار والتقليد والابتعاد عن الابتكار

الفرص
النقاط المشتركة ▪ وجود جامعات خاصة تهتم بالتطوير التكنولوجي ▪ وجود برامج لتعزيز الابتكار لدى المنظمات الدولية ▪ إطلاق مبادرات خاصة لتمويل الشركات الناشئة بالتركيز على اقتصاد المعرفة والابتكار ▪ تضمن الاستراتيجية الحكومية أهداف ترتبط بالابتكار ▪ قدرة الجيل الجديد على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي و التسويق الالكتروني ▪ تطوير واستعمال تطبيقات عبر الهاتف تساهم في تطوير عمل المؤسسات الصغيرة ▪ الاستفادة من دور مراكز الأبحاث العلمية/ التكنولوجية/ الإبداعية في مركز البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي

التحديات
النقاط المشتركة ▪ تدني مستوى ونوعية الانترنت وارتفاع تكلفته ▪ عدم توفر تسجيل براءات الاختراع في المحافظات، فهي محصورة في العاصمة فقط ▪ عدم وجود سياسة حكومية داعمة للابتكار: - غياب القوانين الحامية للابتكار - ضعف مناهج التكنولوجيا في التعليم العام والجامعي - غياب مراكز الابحاث الجامعية في مجال الابتكار ▪ ضعف أمن البيانات الشخصية والتكلفة العالية لضمان حماية البيانات الخاصة بأصحاب الأعمال ▪ غياب التوجيه التعليمي والمهني نحو اختصاصات ترتبط بالتكنولوجيا ▪ ضعف البنية التحتية وشبكة الانترنت ▪ ندرة وكالات الاجهزة الالكترونية ▪ قطع غيار الأجهزة المتطورة غير متوفرة ▪ معاملات الدفع تكون معظمها نقدية (عدم إبقاء الأموال الموطنة في المصارف) لعدم الثقة بالنظام المالي والخوف من عدم القدرة على الوصول اليها ▪ مقاومة التغيير والتحول الالكتروني بسبب الفساد وضعف المعرفة وعدم الرغبة في التطوير **محافظة بابل** ▪ عدم جهوزية المصارف لعمليات الدفع الالكتروني ▪ التخوف من استعمال التكنولوجيا بظل عدم وجود الامن الالكتروني **محافظة كركوك** ▪ عدم استقرار الكهرباء وتأثيرها السلبي على الاجهزة الالكترونية ▪ سوء خدمات الصرف الالية ادى الى ضعف الاقبال او التوجه نحو التكنولوجيا **محافظة ذي قار** ▪ عدم ثبات السوق أثر سلباً على قرار أصحاب المؤسسات في الاستثمار في الابتكارات الجديدة واستخدام التكنولوجيا في العمل

توصيات المجموعات حول الابتكار والتكنولوجيا

النقاط المشتركة

- إعداد مسح لأبرز النشاطات الاقتصادية وتحديد المجالات التي يمكن للتكنولوجيا والابتكار أن تعود بالفائدة على المؤسسات.
- تعزيز الترابط مع المؤسسات الدولية الداعمة للابتكار ولا سيما Acceleration Lab في برنامج الامم المتحدة الانمائي.
- خلق برامج خاصة لنقل التكنولوجيا في المجال الزراعي (محطات رصد الحرارة والرطوبة، مختبرات لفحص التربة، تقنيات حديثة في الري والزراعة).
- تحسين البنية التحتية لنظام الاتصالات.
- تأسيس موقع عراقي للتجارة الالكترونية يستهدف تسويق منتجات المؤسسات.

- تدريب أصحاب الأعمال حول كيفية استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية.
- رفع مستوى الوعي من خلال التنسيق مع الاعلام المحلي لتوفير برامج تدريب ودورات مستمرة وفيديوهات تثقيفية حول اهمية التكنولوجيا وتقنيات استخدامها في مجال قطاع الأعمال.
- حماية الابتكارات/ الاختراعات من خلال فتح مكاتب لتسجيل براءات الاختراع في المحافظات.
- توفير الأمان الرقمي من خلال التنسيق بين المؤسسات والحكومة.
- انشاء حاضنات اعمال للتدريب على اهمية سلسلة التوريد وسلاسل القيمة (تطوير الوظائف وربطها بالخدمات اللوجستية والتوزيع، وتطوير المنتجات، والعلامات التجارية، والتشبيك مع موردين ومشترين جدد وأسواق وجديدة.
- إصدار تشريعات وتقديم حوافز ضريبية لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال.
- تعزيز دور البحث العلمي والتكنولوجي من خلال اعتماد سياسات تحفيزية، وتخصيص موازنات للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار.
- فرض استعمال المنصات الالكترونية عند عمليات الدفع والشراء لخلق تاريخ ائتماني للعملاء، ولتطوير الاستعلام الائتماني بين المؤسسات لبيانات العملاء (امكانية الحصول على معلومات حول الالتزام او تخلف العملاء عن دفع فواتيرهم).
- إنشاء جوائز سنوية للمبتكرين في القطاعات الانتاجية المختلفة.
- الاهتمام بالمواهب التي تظهر امكانيات في مجال الابتكار ورعايتها وتقديم الدعم المعرفي والتقني لها.
- تبادل الخبرات مع الدول التي لديها خبرات في مجال الابتكار.
- تفعيل دور الجامعات في تنمية القدرات لدى طلابها على الابتكار، وتفعيل دور مراكز البحث والتطوير في هذه الجامعات من خلال فتح أبوابها ومختبراتها ومراكز أبحاثها امام الطلاب وأصحاب المؤسسات للقيام بتجارب تهدف للابتكار.
- إدخال برامج الابتكار ضمن حاضنات الاعمال عبر تنظيم مسابقات خاصة بالابتكار ضمن المؤسسات
- تنسيق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع الجامعات لفتح مختبراتها ومراكز أبحاثها امام الطلاب وأصحاب المؤسسات للقيام بأبحاث تهدف للابتكار.
- تسهيل الحصول على خدمات الانترنت بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة وبأسعار مدعومة من قبل شركات الاتصالات والدولة.

محافظة كركوك

- اعتماد التكنولوجيا وتطبيقات الهاتف في المعاملات مما يساهم في زيادة فرص قطاع الأعمال على مستوى التسجيل وتقليص الروتين واستحصال المستندات أو تقديم الطلبات كما يزيد من وعي المواطنين حول الفرص.

محافظة ذي قار

- الاستفادة من منصة مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي في التدريب اونلاين للتدريب في مجال استخدام التكنولوجيا لا سيما التجارة الالكترونية.

5-4 المحور الخامس: الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية

تساعد الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية المؤسسات على الوصول إلى معلومات السوق، وتطوير الأعمال، وتطوير التكنولوجيا والتجديد الابتكار في الصناعات والخدمات المختلفة. ويفيد المؤسسات في التخطيط على نطاق من ثلاثة مستويات في المبادرات المستقبلية، كما يلي:

المستوى	الشبكات	التكتلات
1- الناشئ	تبادل البضائع / الخدمات ضمن منطقة جغرافية صغيرة	التقارب مع المؤسسة ذات المصالح التجارية المشتركة
2- المؤسس	التعاون المنظم من خلال جهة رسمية	التبادل المنظم للمعلومات من أجل تبادل المزايا / المنافع
3- الناضج	التعاون وتبادل المعرفة لتلبية الاحتياجات المشتركة للشبكة	التعاون والتخطيط لمتطلبات التكتلات المستقبلية

التحليل الرباعي

نقاط القوة

النقاط المشتركة

- وجود شبكات وتكتلات متعددة مثل، غرفة التجارة، اتحاد رجال الأعمال، غرفة الصناعة، جمعية الفلاحين، ومحطة البحوث الزراعية
- وجود عدة تجارب في مجال تبادل الخبرات مع الخارج كما تم المشاركة بعدة معارض ومؤتمرات
- وجود استراتيجية لدى الحكومة لتطوير مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

محافظة كركوك

- اشراك قطاع الدواجن في تطبيق نتائج ابحاث جامعية لتطوير القطاع
- وجود مركز للتدريب تابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- تواجد لجان محلية تعمل على خلق شراكات بين المنظمات والقطاعين العام والخاص بهدف تطوير برامج تنموية للمؤسسات
- بعض الجامعات لديها مكاتب استشارية تقدم بعض الخدمات المتخصصة بالبحث والتطوير للمؤسسات

محافظة بابل

- وجود تشبيك بين محطة الأبحاث الزراعية والمزارعين من خلال عقود.

نقاط الضعف

النقاط المشتركة

- اقتصار التكتلات على المؤسسات المسجلة والرسمية فقط وعدم شمولها للمؤسسات غير المسجلة
- عزوف أصحاب المهن عن الانتماء إلى التكتلات بسبب ضعف دعمهم
- ضعف التمويل المخصص للتكتلات
- غياب التكتلات عن القطاعات المهنية (التجارة والحدادة، صيانة السيارات، تربية الأسماك)
- اقتصار دور غرفة التجارة على عقد المعارض والمشاركة بمؤتمرات خارجية
- ضعف الاستثمار وعدم وجود شركات انتاجية كبيرة تهتم بشراء انتاج المؤسسات الصغيرة
- ضعف ثقافة التعاون بين المؤسسات خوفاً من مشاركة المعلومات والاستحواذ على الزبائن
- أغلبية التكتلات ذات طابع ذكوري
- غياب مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

محافظة كركوك

- اقتصار المناطق المصنفة على المؤسسات الكبرى
- عدم وجود اي دور لأجهزة المحافظة في تفعيل التعاون بين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- غياب الاستراتيجية المناطقية لتنمية المؤسسات ومشاريع الاعمال
- عدم دراسة التحديات التي تعاني منها القطاعات على مستوى المحافظة
- اللجوء فقط لتعاونية الفلاحين عند توفر المال للاستفادة من المساعدات المقدمة
- ضعف مبادرات الشباب لخلق حاضنات اعمال خاصة والحصول على الدعم اللازم

محافظة بابل

- ضعف نشاطات النقابات والتكتلات الصناعية والفلاحية

محافظة ذي قار

- اقتصار دور التكتلات على إجراء المعاملات الادارية
- غياب التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير داخل او خارج الجامعات

الفرص

النقاط المشتركة

- وجود المؤسسات الدولية وبرامجها التي تهتم في مجال إعادة الأعمار وتنمية المؤسسات
- سعي مجلس النواب لإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وجود أسهم مشتركة بينهما
- إعداد عقود واتفاقيات مع أساتذة الجامعة للتنمية المكانية للمحافظة
- تعزيز عمل الحاضنات من خلال توجيه الشباب ومتابعة المشاريع أثناء تنفيذها وتوفير الدورات التدريبية المطلوبة
- وجود فرص مدعومة من الدولة تدعم السفر للخارج والاضطلاع على التجارب الناجحة
- وجود نشاطات لاتحاد الصناعات، وجمعية الفلاحين، ولغرف التجارة والصناعة لدعم المؤسسات
  - توفير جمعية الفلاحين للمواد الأولية للفلاحين
  - تفعيل دور اتحاد الصناعات في الربط والتدريب
- الاهتمام المتزايد للمؤسسات الدولية بتنمية المؤسسات

محافظة كركوك

- وجود مناطق صناعية من مجموعة مقاولين بدعم حكومي ممكن تفعيلها
- وجود أسهم مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص مثل في الفنادق والمطاحن وفي مجال الصناعات
- النسيج الاجتماعي المتنوع والعيش المشترك

محافظة بابل

- وجود شراكات وتجمعات في محلات الملابس والمواد الغذائية

التحديات

النقاط المشتركة

- عدم دراسة المشاكل التي تعاني منها القطاعات على مستوى المحافظة
- غياب أي توجه لدعم التكتلات مالياً
- غياب حاضنات الاعمال المتخصصة
- ضعف الابحاث الجامعية وعدم ربطها بالميدان التطبيقي
- قيمة قرض حاضنات الأعمال منخفضة وشروطه متعددة وصعبة
- سيطرة عقلية المنافسة والهيمنة على عمل المؤسسات
- معظم التكتلات والشراكات الحالية مربوطة بتوجهات المصالح السياسية والحزبية
- ضعف مبادرات الحكومة المحلية الخاصة بإنشاء مناطق صناعية لتنمية المؤسسات ومشاريع الأعمال
- ضعف البنية التحتية المناسبة التي من شأنها تحسين الانتاج، وخلق بيئة تنافسية وجذب المستثمرين
- اقتصار مراكز البحوث في مجال تطوير الحبوب على محافظة بغداد فقط (مركز أباء)
- صعوبة انشاء التكتلات بسبب غياب السياسات الداعمة
- غياب الاستراتيجية المناطقية لتنمية المؤسسات ومشاريع الاعمال
- ضعف الثقة بين القطاعين العام والخاص

محافظة كركوك
- ضعف البيئة الداعمة
- عدم توفر التكتلات او المجموعات المهنية المحلية في المحافظة
- توجه هيئة الاستثمار حاليا لإنشاء مجمعات سكنية وتجارية وضعف دعمهم لإنشاء حاضنات اعمال.

محافظة ذي قار
- معظم التكتلات والشراكات الحالية مربوطة بتوجهات المصالح السياسية والحزبية
- غياب القدرات المتخصصة ونقص الخبرات في تأسيس التكتلات

توصيات المجموعات حول الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية

النقاط المشتركة

- إدخال برامج تعزيز الشراكات ضمن عمل حاضنات الاعمال.
- إشراك التكتلات والشبكات في عملية التخطيط على المستوى المحلي والمناطقي.
- تفعيل دور هيئة الاستثمار وغرف التجارة في دعم التكتلات.
- رفع قيمة القرض المخصص لحاضنات الأعمال وتسهيل إجراءات الحصول عليه.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إعادة فتح المصانع العراقية الحكومية المغلقة وإشراك القطاع الخاص في إدارتها وتشغيلها.
- القيام بمسح للمؤسسات في المحافظة وتصنيفها لتحديد القطاعات التي لديها إمكانية لتشكيل تكتل مهني
- قيام المؤسسات الدولية ببناء شراكات مع التكتلات الموجودة لخدمة المؤسسات.
- إعادة تفعيل الشراكات وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتغيير نسبة الشراكة (49% للحكومة و51% للقطاع الخاص).
- تفعيل عمل الجمعية التعاونية للفلاحين والمناطق الصناعية وإعادة تفعيل العقود والاتفاقيات مع أساتذة الجامعة للتنمية المكانية للمحافظة.
- فتح المعامل المقفلة واستثمارها وخصخصتها.

محافظة كركوك

- عقد شراكة بين غرفة التجارة والجامعات لتطوير وتنمية المؤسسات.
- العمل على إطلاق خطة لتنمية قطاعات اقتصادية مناطقية وإشراك اصحاب المؤسسات فيها، وإظهار فوائد التعاون في مجال الأعمال.
- إنشاء مكتب في إدارة المحافظة للتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتنسيق التدخلات مع المؤسسات.
- تطوير ثقافة التكتلات المهنية الخاصة بالمؤسسات من خلال:
  - المشاركة بدورات خارج العراق والاستفادة من التجارب الدولية.
  - نشر الوعي ودعم المؤسسات الصغيرة من خلال اتحادات العمال.
- وضع خطة لتعزيز ثقافة التكتلات المهنية برعاية وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية.
- إنشاء ورش مركزية متخصصة ومجهزة حسب الصناعات تتشارك باستخدامها المؤسسات.

محافظة بابل

- الاستفادة من تجربة مركز البحوث الزراعية في شراكته مع المزارعين والارتقاء بها لتشكيل اطر تنسيقية لتعزيز مكانتهم في السوق المحلي وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم.
- إشراك التكتلات والشبكات في عملية التخطيط على المستوى المحلي والمناطقي.
- إنشاء مناطق خاصة للقطاعات الصناعية والانتاجية والزراعية للتجمعات الصناعية تكون مدعومة من قبل الحكومة.
- تذليل العقبات ومعالجة الاشكاليات الأمنية التي تمنع تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات والمراكز التعليمية للبحث والتطوير/ التدريب.
- إنشاء قنوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بالنقابات وبالاتحادات لتوفير معلومات عن برامج دعم حاضنات الأعمال.
- ضرورة مكافحة الفساد كأولوية وتفعيل دور هيئة النزاهة للقيام بواجباتها.
- تعزيز دور التكتلات في التنسيق مع الجهات الحكومية لتبسيط إجراءات تسجيل المؤسسات ودعمهم من خلال الوصول للتمويل، وحماية المنتج المحلي (فرض ضرائب على المنتج المستورد وحماية المنتج المحلي) وتقديم الاستشارات لناحية التخصصية في الانتاج، وايجاد اسواق وإقامة المعارض ومشاركة المؤسسات الناجحة تجاربها لاستخلاص الدروس.

محافظة ذي قار

- الابتعاد عن التكتلات العامة والكبيرة واللجوء إلى تكتلات صغيرة تضم اصحاب المصلحة الاقتصادية المشتركة.
- تفعيل دور المناطق الصناعية والنقابات المهنية ومشاركتها في تعويم القطاعات وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي التي يتوجب تطويرها لتلبية حاجات السوق المحلي والخارجي.

6-4 المحور السادس: الوصول إلى فرص التصدير

يعتبر وصول المؤسسات إلى فرص التصدير والربط مع الاسواق الخارجية أولوية استراتيجية لها لتحقيق إيرادات مستدامة تساعد على نموها وتطورها يسمح بتوسيع إنتاجها وتنويعه.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ توفر المواد الاولية الزراعية والصناعية وتميز المواد الغذائية العراقية ▪ وجود علاقات بين غرف التجارة وغرف تجارية اجنبية ▪ مساهمة ولو جزئية لاتحاد صناعيين ورجال الاعمال في تسويق المنتج العراقي **محافظة كركوك** ▪ الموقع الجغرافي المميز لمحافظة كركوك الذي يربط محافظات إقليم كوردستان بالمحافظات الوسطى **محافظة بابل** ▪ توفر بعض المواد الغذائية بالمحافظة (الحنطة ، رز العنبر ، التمر ، دبس، فواكه مجففة، الحنطة، المخلل، البرتقال)

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ عدم معرفة المنتجين بالأسواق الخارجية وإمكانياتها ومتطلباتها واحتياجاتها (عدم المعرفة بالمعايير والمواصفات الدولية) ▪ حجم الانتاج المحلي محدود ولا يكفي احتياجات السوق المحلي ▪ عدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة بسبب ارتفاع الكلفة (كلفة الايدي العاملة، كلفة الطاقة، المواد الاولية، الخ.) ▪ عدم الاعتماد على التكنولوجيا لتسويق ولتحسين نوعية الانتاج وتخفيف تكلفته ▪ ضعف مشاركة اصحاب الاعمال في المعارض الدولية ▪ عدم ثقة المؤسسات الاجنبية بالمؤسسات العراقية بسبب النقص بأنظمة الاستعلام وغياب الشفافية ▪ ضعف الامكانيات المالية والادارية لتطبيق معايير العالمية ISO وضعف الوعي العام لمبدأ الجودة ▪ ضعف القدرة الانتاجية للمؤسسات في العراق بسبب غياب الميزة التنافسية مع البضائع المستوردة. ▪ عدم تسجيل المؤسسات يمنعها من القدرة على التصدير ▪ عدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة في الاسواق الخارجية بسبب: - ضعف معايير الجودة للمنتج المحلي وضعف معرفة المؤسسات بالمعايير والمواصفات الدولية - عدم المعرفة بشروط التصدير - عدم مواكبة التطور في مجال التصنيع والتعليب - ارتفاع تكلفة إنتاج المنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد ▪ ضعف انتاجية العامل العراقي مقارنة مع العامل الأجنبي **محافظة بابل** ▪ عدم تمثيل للمؤسسات في مجلس تطوير القطاع الخاص ▪ عدم اهتمام المؤسسات بالحصول على شهادة الجودة للمنتجات المحلية ▪ ضعف الجاهزية اللوجستية للمعامل المنتجة والتي تغطي جزء من الحاجة المحلية للتصدير

الفرص
النقاط المشتركة ▪ وجود استراتيجية لتنويع الاقتصاد العراقي ▪ وجود مواد اولية جاهزة للاستثمار الزراعي والصناعي للتصدير (التمر، الصناعات النسيجية، الجلود، المشتقات النفطية) وامكانية فتح المعامل المقفلة ▪ الاستفادة من خدمات حاضنات الاعمال **محافظة بابل** ▪ موقع المنطقة الجغرافي الاستراتيجي كممر للسياحة الدينية ▪ امكانية فتح المعامل المغلقة

التحديات
النقاط المشتركة ▪ ضعف دور الملحقين التجاريين في السفارات العراقية ▪ عدم وجود هيئات متخصصة بالترويج للإنتاج العراقي ▪ محدودية فرص التصدير لأن مستوى المنافسة أعلى في الدول المجاورة من حيث السعر والجودة. ▪ غياب الدعم الحكومي لتخفيض تكلفة الإنتاج للبضائع المطلوب تصديرها وعدم وجود أي تشجيع للمنتج المحلي ▪ سياسة حماية المنتج المحلي غير مفعلة لا سيما السياسات الجمركية التي تتبعها الدولة في عملية الاستيراد وعدم تطبيق سياسات الجودة ▪ ضعف البنية التحتية لشبكة المواصلات ▪ اعتماد الدولة على النفط وضعف تنوع الاقتصاد العراقي ▪ ارتفاع كلفة الضرائب والرسوم الجمركية ▪ غياب جهة عراقية تعمل على تطوير وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد المعايير الدولية للجودة ▪ اغراق السوق بالمنتجات المستوردة وضعف سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية يؤثر سلبا على الصادرات بين المحافظات ولا يساهم في ازدياد الانتاج وتأمين اكتفاء ذاتي. ▪ عدم توفير المواد الاولية بأسعار مدعومة من خلال تخفيض الضرائب والرسوم على المواد الاولية المستوردة ▪ ضعف التعامل المصرفي وتفضيل التحويلات عبر مكاتب الصيرفة لا تتناسب مع معايير الشفافية العالمية. ▪ عدم وجود تسهيلات مصرفية لمساعدة المؤسسات على تصدير منتجاتها ▪ ضعف ادارة المنافذ الحدودية والجمارك وبطء المعاملات وغياب المكننة ▪ ضعف السياسات الحكومية الداعمة للمؤسسات خاصة المنشآت الصناعية، وعدم توفير المواد الاولية بأسعار مدعومة (تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الاولية المستوردة) أثر سلباً على قدرة ومنافسة المنتج العراقي المحلي للمنتجات الخارجية ▪ تراجع القطاع الصناعي والزراعي وعدم الاهتمام بتطويرهما ▪ صعوبة نقل البضائع بين المحافظات بسبب الاجراءات الامنية "السيطرات" والفساد. ▪ عدم وجود سياسة خارجية تبحث عن فرص التصدير من خلال الملحقين التجاريين المعتمدين في السفارات العراقية في الخارج ▪ تبني الدولة لسياسة ارضاء الدول المجاورة أثر على المنتج المحلي العراقي. **محافظة كركوك** ▪ عدم توفر المواد الخام مما يقلل فرص المنافسة في الأسواق الخارجية ▪ سيطرة السياسيين على قطاعات معينة (مثلاً التعدين) **محافظة ذي قار** ▪ عدم وجود خطط لتطبيق السياسة الاقتصادية التي تشجع على التصدير ▪ عدم تطبيق قانون الاستثمار بشفافية ▪ سيطرة اصحاب الاحتكارات التجارية على العملية الاقتصادية وتعطيل قدرة الاقتصاد العراقي على المنافسة ▪ ضعف رؤوس الاموال القادرة على تطوير الانتاج

توصيات المجموعة حول الوصول إلى فرص التصدير

النقاط المشتركة

- القيام بدراسات قطاعية للقطاعات التي لديها قابلية للتصدير.
- تفعيل دور الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية.
- تفعيل دور غرف التجارة مع علاقاتها الخارجية لمعرفة احتياجات شركائها من المنتجات.
- التشدد بالإجراءات على المنافذ الحدودية لحماية المنتج العراقي.
- تقديم تسهيلات ضريبية للمؤسسات التي تصدّر انتاجها.
- تفعيل تطبيق القانون والحد من سيطرة مصالح أصحاب الاحتكارات التجارية على المنافذ الحدودية.
- إعداد دليل خاص بالمؤسسات يوزع في المعارض والقنصليات ويعرف بالمنتج المحلي ويشجع عملية التصدير (ينشر في غرفة التجارة).
- دعم الحكومة للمواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات.
- التواصل مع وزارة الخارجية من اجل تفعيل دور الملحقين التجاريين.
- إنشاء مراكز في المحافظات لإصدار إجازات التصدير أو اللجوء إلى التعاملات الإلكترونية لتسهيل هذا الأمر.
- التواصل مع القنصليات عبر غرفة التجارة لدراسة الاسواق الخارجية ومعرفة متطلباتها واحتياجاتها.
- انشاء حاضنات اعمال في تطوير سلسلة القيمة لدعم الصادرات وتحسين عمليات الانتاج وتأمين الوصول الى اسواق دولية وتدريب الموظفين المعنيين بالتصدير على مهارات التواصل، وتنفيذ الاتفاقات التجارية والتكيف مع القواعد والمعايير الدولية في الانتاج والسلامة وتحفيز العلامة التجارية (منع التلاعب بالجودة).
- تحفيز المؤسسات على تطبيق معايير الجودة من خلال الحصول على شهادات عالمية (لتعزيز الثقة بالمنتج العراقي) مما يساهم في تقدم الشركات نحو العالمية.
- شراء الحكومة للمنتجات وتصديرها ودعم المواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات.
- ضرورة اعادة تنظيم القطاع الصناعي، خاصة في مجال المنتجات التي تميز بها العراق سابقا (الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية - الغذائية، والنسيجية المعدنية والمشتقات النفطية، والمنتجات الكيمياوية، ومعدات النقل، ومعامل الادوية والجلود) واعادته الى خارطة التبادل التجاري مع دول المنطقة من خلال تطوير أدائه ورفع جودة منتجاته واعتماده على التطور التكنولوجي لتمكينه من المنافسة على المستويين الاقليمي والدولي.
- توحيد اجراءات الجمارك والتعرفة الجمركية ومراجعة الاطر القانونية والتنظيمية للجمارك لتسهيل عملية التصدير.

محافظة كركوك

- استخدام أساليب حديثة في عملية تعليب المنتجات.
- دراسة السوق لغرض معرفة العرض والطلب للمساعدة في عملية التسويق.
- إنشاء ورش مركزية متخصصة ومجهزة حسب الصناعات تتشارك باستخدامها مجموعة المنشآت الصغيرة في الصناعات المعنية.

- أهمية اعادة تنظيم القطاع الخاص والصناعات التي تميز بها العراق سابقا واعادته الى خارطة التبادل التجاري مع دول المنطقة من خلال المنافسة لرفع مستوى الكفاءة واعتماد التطور التكنولوجي في الانتاج والادارة.
- الخروج من سيطرة القطاع الحكومي وخلق مبادرات مهنية وفردية للقطاع الخاص في تطوير سلسلة القيمة بدعم التعاونيات والصادرات وتحسين عمليات الانتاج وتأمين الوصول الى اسواق دولية.
- التعرف على المعايير والمواصفات المطلوبة للتصدير الى الاسواق الخارجية والعمل على تطبيقها.

محافظة بابل

- دراسة احتياجات الجاليات العراقية في الخارج.
- إنشاء منصة تحتوي على جميع الشروط الخاصة بتصدير المنتجات تمثل إحدى الحلول الفعلية للمساعدة في التسويق.

محافظة ذي قار

- تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارتي التجارة والخارجية.
- تفعيل الاصلاح الاداري ومحاربة الفساد في الادارة الجمركية.
- تفعيل الاتفاقيات التجارية بين العراق والدول الاجنبية (ضرورة تبادل المنتجات حسب الاتفاقيات والمواصفات المحددة بين الطرفين).

7-4 المحور السابع: بيئة الأعمال

ترتبط تنمية القطاع الخاص بإيجاد بيئة أعمال محابية للمؤسسات وجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة للمساعدة على نموها وتطورها وتنوع انتاجها وخدماتها مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق ويخفف من معدلات البطالة.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ فعالية النظام القضائي والسرعة في تنفيذ القرارات القضائية في التعامل مع النزاعات. ▪ توفر تراث سياحي، حضاري، تاريخي، ديني في المحافظات ▪ توفر محصول من الثروة السمكية والدواجن ▪ وجود عدد كبير من الجامعات الخاصة والحكومية ▪ وجود قطاعات إنتاجية لا سيما في القطاع الزراعي قابلة للنمو والمنافسة محلياً وخارجياً. ▪ توفر تربة خصبة للزراعة ▪ توفر محصول كبير من انتاج القمح والذرة ▪ توفر القوى العاملة المؤهلة **محافظة كركوك** ▪ وجود مجموعة من المؤسسات الناجحة والتي تعمل في مختلف القطاعات الانتاجية مثل: - صناعة المشتقات النفطية - زراعة الحنطة والشعير والذرة الصفراء والزيتون - المحاصيل الصيفية - انتاج الالبان والاجبان - النشاط السياحي ▪ الموقع الجغرافي المميز للمحافظة والذي يربط محافظات إقليم كردستان بالمحافظات الوسطى **محافظة بابل** ▪ توفر السوق الداخلي الواسع الذي يسمح لتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات ▪ الموقع الاستراتيجي للمحافظة وقربها من العاصمة وربطها لمحافظات الفرات الاوسط **محافظة ذي قار** ▪ وجود الاهوار وامكانياتها السياحية ▪ موقع محافظة ذي قار الذي يربط محافظات الفرات الاوسط بجنوب العراق

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ غياب ثقافة التسويق والتطوير الذاتي لدى المؤسسات ▪ عدم القدرة على المنافسة مع البضائع المستوردة - النقص في التمويل - ارتفاع تكاليف الانتاج - ضعف المهارات الفنية والإدارية - ضعف الترويج وعدم وجود خطط تسويقية ▪ المعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية وانتشار الفساد ▪ ارتفاع تكاليف الانتاج وتراجع الارباح ▪ افلاس العديد من المؤسسات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

- ضعف تقنيات الري الحديثة
- غياب التخطيط لتطوير السياحة في المحافظة
- ضعف القطاعات الاقتصادية العاملة في مجال البرمجة والتطور التكنولوجي
- ضعف الصادرات والصناعات التي كانت سابقا حيوية خاصة الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية
- التهرب من تسجيل المؤسسات بسبب الاجراءات والروتين الاداري وارتفاع تكلفة التسجيل
- نقص في البيانات وعدم شفافية المؤسسات في التصريح عن شؤونهم المالية للتهرب من الضرائب او بسبب طبيعة العمل (موسمي او قصير الاجل)
- عدم استيفاء الشروط الخاصة بنشاطات الأعمال وعدم الالتزام بالقوانين المحددة (التجاوزات بإنشاء الأعمال)
- صعوبة جذب خبرات أجنبية بسبب صعوبة الحصول على الموافقات
- ضعف الوعي بالملكية الفكرية
- عدم توفر الكهرباء والغاز والمواد الاولوية بأسعار مدعومة

محافظة كركوك

- عدم معرفة المؤسسات بمزايا عملية التسجيل
- عدم إعداد دراسات جدوى صحيحة للمؤسسات يؤدي إلى عدم نجاحها ويرفع من احتمالية فشلها وتوقفها
- طول الإجراءات الحكومية لإنجاز المعاملات الخاصة بالمؤسسات
- ضعف قطاعات البرمجة والتكنولوجيا والاستشفاء والتعليم

محافظة بابل

- ضعف المعرفة بقراءة الارقام الاقتصادية وتأثيرها على قطاعات الأعمال مثل نسبة التضخم وحالة السوق
- التوجه نحو التوظيف في القطاع الحكومي بسبب ارتفاع الرواتب
- عدم استفادة المشاريع الزراعية في بابل من الخطة الزراعية للحكومة بسبب الجفاف وغياب وسائل الري

محافظة ذي قار

- غالبية المؤسسات تقع في إطار الاقتصاد غير المنظم

الفرص

النقاط المشتركة

- توفر مواد اولية للإنتاج الزراعي والصناعي
- الخصائص الجغرافية للمحافظات

محافظة بابل

- خصوبة الاراضي في المحافظة
- استعداد أصحاب المؤسسات للتسجيل في حال كانت الاجراءات مناسبة وغير معقدة

محافظة ذي قار

- الاستفادة من تاريخ ذي قار لتعزيز السياحة الاثرية والسياحة الدينية

التحديات

النقاط المشتركة

- غياب الاستراتيجية لدى الادارة المحلية للنهوض بالاقتصاد المحلي والتنمية المناطقية
- غياب البنية التحتية الملائمة والداعمة للنشاطات الاقتصادية
- ارتفاع الكلفة التشغيلية للمؤسسات بسبب ضعف البنى التحتية يقلل من تنافسية المنتج العراقي، كما أن تكاليف الحصول على اليد العاملة الماهرة والحصول على الخدمات المتعلقة بمتطلبات العمل مثل الكهرباء والمياه وغيرها مرتفعة
- صعوبة الحصول على اجازة ممارسة المهنة بسبب الاجراءات الادارية
- غياب الحوافز للعمل في القطاعات المنتجة والاعتماد على الوظيفة في القطاع العام
- فتح باب الاستيراد دون وجود أي سياسة لحماية المنتج المحلي
- معاملات الدفع تكون معظمها نقدية (عدم ابقاء الاموال الموطنة في المصارف) لعدم الثقة بالنظام المالي والخوف من عدم القدرة على الوصول اليها
- البيروقراطية وتعقيد المعاملات الحكومية والفساد الاداري

- غياب الدعم الحكومي للمؤسسات المسجلة
- عدم وجود حوافز مقدمة من الدولة لتسجيل المؤسسات وعدم تهربهم من دفع الرسوم الضريبية
- محدودية دور القطاع المصرفي في تطوير الاعمال والمؤسسات الاقتصادية
- عدم استقرار الوضع الامني يشكل بيئة غير آمنة لتشغيل المؤسسات
- غياب سياسات تشجيع التصنيع الزراعي
- عدم حماية العلامة التجارية
- ضعف الاستثمارات في القطاع السياحي
- غياب مراكز تبريد وحفظ المنتجات الزراعية
- غياب مراكز التوضيب والتعبئة التي تناسب عملية التسويق

محافظة كركوك

- صعوبة الحصول على إقامات عمل وطول الوقت للحصول عليها
- عدم وجود رقابة على عملية تقليد البضائع

محافظة بابل

- غياب تقنيات الري الحديث خاصة في ظل تراجع منسوب نهر الفرات
- غياب الدعم المالي والاداري لمتطلبات الانتاج ولا سيما الطاقة
- ارتفاع أسعار الايجارات وكلفة الكهرباء

محافظة ذي قار

- عدم تشغيل مطار الناصرية بصورة منتظمة
- ضعف تطبيق القانون في مواجهة العشائر (قانون استصلاح الاراضي)
- غياب الدعم لمدخلات الانتاج ولا سيما الطاقة
- غياب التمويل المستدام يؤثر سلبا في عملية تشغيل المؤسسات واستمراريتها

توصيات المجموعات حول بيئة الأعمال

النقاط المشتركة

- وضع حوافز او تقديم تسهيلات للمؤسسات المسجلة مثل تنسيبها الى تكتلات او شبكات مهنية يستفاد منها على الصعيد المهني.
- تركيز اهتمام حاضنات الاعمال ومراكز البحث والتطوير والجامعات على تطوير القدرات الانتاجية للمؤسسات وتحسين نوعيته.
- تخفيف الاجراءات الروتينية للمعاملات الادارية وتفعيل حضور وزارة التجارة على مستوى المحافظات لتسهيل التواصل مع المؤسسات.
- حماية الانتاج العراقي من المنافسة الخارجية بما يسمح لرفع مردودية الربح لدى المؤسسات.
- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص.
- العمل على نقل التكنولوجيا في مجال تقنيات الري، وتطوير الصناعات الغذائية.
- إنشاء اماكن لتبريد وتوضيب المنتجات الزراعية.
- الاعتماد على الحوكمة الالكترونية وبالتالي تبسيط الاجراءات وتسهيل المعاملات.
- تشجيع رواد الاعمال للانتقال نحو الاقتصاد الرسمي من خلال:
  - تطوير البنية التحتية وتجديد وصيانة القلعة الأثرية.
  - إزالة التجاوزات.
  - وضع خطة لمعالجة التلوث البيئي الناتج عن المصافي.
  - تقديم إعفاءات ضريبية لمدة معينة (من سنة إلى ثلاث سنوات) وإعفاءات من تسجيل الضمان لمدة محددة.
  - تسهيل عملية الحصول على الموافقات المطلوبة المتعلقة بعمل المؤسسات.
  - تعديل القانون الذي يلزم المؤسسات بالتسجيل فورياً وإعطائهم مهلة محددة خاصة في فترة التأسيس بحسب نشاط العمل.

- تجميع البيانات في مكان واحد (النافذة الواحدة One Stop Shop).
- توفير نشرات إخبارية اقتصادية مبسطة.
- تفعيل دور دائرة التقييس والسيطرة النوعية، وتوفير مواد أولية، وضبط عملية الاستيراد.

محافظة كركوك

- خلق بيئة ملائمة للأعمال وتعزيز الجانب الامني والاستقرار.
- انشاء محكمة تجارية في المحافظة.
- تشجيع البرامج الدولية التي تقدم قروض على ان تمنح الاولوية للمؤسسات التي افلست بسبب الوضع الامني لتصحيح اوضاعها والحصول على التسهيلات المالية.
- دعم الجمعيات الزراعية لتوفير الأسمدة المطلوبة للمزارعين بأسعار رمزية.
- إنشاء مصرف ضريبي لتسهيل معاملات سداد الضرائب.
- توفير الكادر البشري المختص لتسهيل والقيام بإجراءات العمل الحكومية.
- دعم الحكومة للمؤسسات عن طريق توفير المواد الاولية بأسعار مخفضة وكذلك توفير حصة الوقود الكافية للاستهلاك الشهري.
- تأجير المعدات بربح صغير لدعم القطاع الخاص.

محافظة بابل

- حصر الدوائر المعنية بالتسجيل حسب مجال عمل المؤسسات.
- فرض رقابة على السلع (تثبيت الأسعار).
- انشاء وحدات في الوزارات لتقديم النصح والاستشارات والتدريب بالنسبة للتأسيس والتشغيل.
- تعديل النسب المدفوعة للضمان الاجتماعي لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

محافظة ذي قار

- تطوير شبكة النقل الداخلي والخارجي.
- إعداد خطة سياحية لجذب السياحة إلى اثار ذي قار التاريخية والدينية والسياحية.
- توجيه طلاب الدراسات العليا في الجامعات على القيام بدراسة واقع المؤسسات قطاعياً.
- توفير الحماية للمنتجات العراقية عبر رفع الرسوم على البضائع المستوردة، وتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة.
- تنمية الارياف من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي وتأمين البنى التحتية للحد من الهجرة الى المدن.
- تنمية السياحة الاثرية والدينية وتطوير الحرف المرتبطة بها وتسويقها (اقامة المعارض والبازارات للحرفيين للتذكارات التراثية والهدايا).
- حماية المنتج والعلامة التجارية عند التسجيل الرسمي.
- نشر التوعية (ورش عمل ولقاءات) حول اهمية تسجيل المؤسسات ومنتجاتهم للاستفادة من التقديمات المتوفرة ومنح الاولوية للمؤسسات المسجلة للمشاركة في المعارض وورش العمل.

8-4 المحور الثامن: التنمية الاقتصادية والمحلية

تركز التنمية الاقتصادية المحلية على خلق فرص عمل مستدامة، مدعومة ببيئة أعمال تنافسية لجذب الاستثمارات. حيث يتم استثمار عائدات الموارد الطبيعية في تطوير القطاعات الإنتاجية والمعرفية بما في ذلك الزراعة والسياحة والقطاعات الصناعية من أجل تسريع التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة للمساهمة في رفع مستويات دخل الأسر في العراق.

التحليل الرباعي

نقاط القوة
النقاط المشتركة ▪ وجود حاضنة أعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ▪ وجود مركز التدريب المهني التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ▪ انفتاح المؤسسات لاقتراح المبادرات التنموية ▪ التعاون مع الجهات المانحة والاستفادة من الفرص والمبادرات لتأمين بيئة آمنة للعمل **محافظة بابل** ▪ وجود منطقتين صناعيتين في المحافظة (في ناحية الكفل وفي ناحية النيل) ▪ تنظيم معرض بابل الدولي السنوي بمبادرة من غرفة التجارة ▪ تنظيم مديرية الزراعة في بابل معرض للمنتجات الزراعية على هامش معرض بابل الدولي **محافظة كركوك** ▪ وجود هيئة استثمار كركوك التي تقوم بتهيئة فرص الاستثمار في بناء مجمعات سكنية **محافظة ذي قار** ▪ وجود برنامج لدى وزارة الشباب يقوم بتدريب مهني اولي للشباب الهواة ▪ وجود مركز لسيدات الاعمال في غرفة التجارة/اتحاد الصناعيين يقدم تدريب وقروض صغيرة ▪ وجود منظمات دولية تعمل على دعم المؤسسات والقطاعات الانتاجية والتدريب المهني ▪ وجود برامج من منظمات دولية للتدريب على ريادة الاعمال وتأسيس المشاريع ▪ تنظيم معرض ذي قار الدولي السنوي بمبادرة من غرفة التجارة ▪ وجود فنادق في الناصرية لإقامة الوفود التجارية والسياحية

نقاط الضعف
النقاط المشتركة ▪ ضعف البنية التحتية لشبكة المواصلات وخدماتها (مجاري، مياه، كهرباء، هاتف) ▪ سكة الحديد قديمة ▪ تركيز الدعم على القطاعات النفطية وضعف الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة ▪ ضعف مبادرات الإدارة المحلية في وضع خطة للتنمية المناطقية والقطاعية على مستوى المحافظة ▪ عدم توفر المعرفة الكافية لأصحاب المؤسسات ببرامج الدعم ▪ غياب حاضنات الأعمال المتخصصة في المحافظة ▪ ضعف الاستثمار في المناطق الاقتصادية او المشاريع المنتجة **محافظة بابل** ▪ عدم الاستفادة من الموقع المحوري للمحافظة بين محافظات الفرات ▪ عدم توفر فنادق كافية لاستقبال الزوار **محافظة كركوك** ▪ عدم الاستفادة من الموقع المحوري لمحافظة كركوك بين محافظات إقليم كردستان والوسط

محافظة ذي قار

- عدم وجود حوافز اقتصادية وضريبية تشجع انتقال المؤسسات من الاحياء الصناعية غير النظامية الى المدينة الصناعية
- عدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة بسبب ارتفاع الكلفة (كلفة الايدي العاملة، كلفة الطاقة، الفساد الاداري)
- ضعف استعمال التكنولوجيا في التعامل التجاري مع الاسواق الدولية
- ضعف مشاركة اصحاب الاعمال في المعارض الدولية
- وجود مدينة صناعية غير مستثمرة بسبب عدم ربطها بشبكتي الكهرباء والمياه

الفرص

النقاط المشتركة

- وجود برامج وتدخلات تنموية للمؤسسات الدولية تعمل على إعادة النهوض والاعمار
- تفعيل دور المصارف الخاصة ومؤسسات التمويل الأصغر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التمويل والدعم الفني
- المشاركة في معارض داخلية وخارجية

محافظة بابل

- توفّر المعارض الزراعية والصناعية التي تروج لمنتجات متعددة
- تفعيل دور المصارف الحكومية كالمصرف الزراعي والصناعي في تقديم القروض الميسرة

محافظة ذي قار

- تأسيس صندوق إعمار ذي قار
- الاستفادة من الطاقة البديلة لتخفيف تكلفة الانتاج وتعزيز تنافسية المنتج العراقي

التحديات

النقاط المشتركة

- صعوبة الحصول على موافقة وزارة الصناعة لوضع المنشآت الصناعية المغلقة بتصرف المحافظة
- السياسة المالية و المصرفية للدولة غير محفزة للتنمية الاقتصادية والاستثمار
- انتشار الفساد و غياب الاستقرار السياسي والأمني
- عدم وضع الخطط التنفيذية للاستراتيجيات التي أقرتها الحكومة
- غياب الشريك الوطني الذي ينظم هذه التدخلات ويؤطرها في خطة تنمية مناطقية
- البنية التحتية غير مؤهلة: مثل شبكة الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات ووسائل النقل والمطارات/ الموانئ والأسواق وما إلى ذلك
- غياب الرقابة على أسعار المنتجات في الاسواق
- غياب برامج حكومية تحفز وتشجع قطاع الأعمال بشكل عام

محافظة بابل

- المباني المهجورة لا يمكن استغلالها الا من قبل النافذين والأحزاب
- المعارض المتخصصة تعاني من مشكلة ضعف التسويق وكلفة اشتراك المؤسسات فيها مرتفعة
- وجود نزاعات على ملكية الاراضي (وجود ملكية سابقة تم إعادة توزيعها)
- ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء في المناطق التجارية والصناعية

محافظة ذي قار

- عدم وجود تسهيلات مصرفية لمساعدة المؤسسات على تصدير منتجاتها
- غياب الاتفاقيات الدولية بين الجهات الحكومية وبين الدول الخارجية لتصدير المنتجات العراقية (تعزيز صادرات المؤسسات العراقية)
- ضعف السياسات الحكومية الداعمة للمؤسسات خاصة المنشآت الصناعية، وعدم توفير المواد الاولية بأسعار مدعومة (تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الاولية المستوردة) أثر سلباً على قدرة ومنافسة المنتج العراقي المحلي للمنتجات الخارجية
- قانون الاستثمار غير مشجع بآليات تطبيقه
- ضعف الاستثمار الحكومي في تنمية المحافظة
- عدم توفر تشغيل مطار الناصرية بصورة منتظمة

توصيات المجموعات حول التنمية الاقتصادية والمحلية

النقاط المشتركة

- تأسيس وكالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظة تضم ممثلين من اصحاب المصلحة الفعليين والمعنيين بعملية التنمية من القطاعيين العام والخاص.
- دراسة الموارد الطبيعية المتوفرة غير النفطية والتي يمكن استثمارها.
- طلب المساعدة من المؤسسات الدولية المعنية بالتخطيط والتنمية للقيام بإنجاز التخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظات الثمانية عشر العراقية، مع التركيز فيها على التنمية الاقتصادية.
- ضرورة فتح أقسام في النواحي والأقضية لمديريات أساسية ترتبط بقطاع الأعمال.
- توفير دورات تدريبية في مجال ابتكار الأعمال.
- تسهيل المواصلات العامة للمناطق الصناعية والتجارية.
- العمل على حل النزاعات المرتبطة بالأراضي المستملكة من الدولة.
- ضمان بيئة آمنة للأعمال وتحديث البنى التحتية (الماء، الكهرباء، الانترنت، الطرق)، وتسهيل الاجراءات الجمركية بما ينسجم مع أولويات المؤسسات.
- اعفاء المواد الاولية التي تدخل في الصناعة من الرسوم الجمركية.
- حماية الانتاج العراقي من منافسة البضائع المستوردة.
- انشاء حاضنات أعمال تهتم بتحسين عمليات الانتاج وتلبية المؤسسات للمعايير الدولية، ومساعدتها للوصول إلى الاسواق الخارجية.

محافظة كركوك

- اعادة تفعيل مشروع تأهيل الكورنيش وهو فكرة مشروع سياحي لكن غير مستغل وغير منفذ.
- ضرورة رفع قيمة القروض الخاصة بحاضنات الأعمال و القطاعات الانتاجية.
- توفير مباني لاستثمارها في خدمة مؤسسات القطاع الخاص. (تتوقف طبيعة اختيار الارض على طبيعة عمل المنشاة).

محافظة بابل

- خلق شراكة بين المحافظة والجامعات للاستفادة والتشبيك مع معاهد التعليم المهني.
- الاعلان عن المناقصات والمزادات بطريقة شفافة.
- تفعيل انشاء مناطق صناعية واقتصادية في المحافظة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- تعديل تصنيف العقارات (الأراضي أو المباني) وتسهيل الاجراءات للاستثمار الزراعي او الصناعي بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- اعادة فتح المعامل المقفلة وتذليل العوائق الادارية لإعادة تشغيلها بالتعاون مع القطاع الخاص.

محافظة ذي قار

- إبعاد الادارة المحلية على مستوى المحافظات عن الصراعات السياسية بين القوى المتنافسة.
- مساعدة المؤسسات على الالتزام بمعايير الجودة من خلال الحصول على شهادات دولية (لتعزيز الثقة بالمنتج العراقي) مما يساهم في وصول المؤسسات للأسواق الخارجية.
- ضرورة اعادة تنظيم القطاع الصناعي، خاصة في مجال المنتجات التي تميز بها العراق سابقا (الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية - الغذائية، والنسيجية المعدنية والمشتقات النفطية) واعادته الى خارطة التبادل التجاري بينه وبين دول المنطقة من خلال تطوير أدائه ورفع جودة منتجاته واعتماده على التطور التكنولوجي لتمكينه من المنافسة على المستوى الاقليمي والدولي.

مجموعات التركز في المحافظات الثلاث

مجموعات التركز في محافظة كركوك 26-25 أيلول 2022

مجموعة تركز - الجهات الحكومية

مجموعة تركز - المؤسسات المالية

مجموعات التركز في محافظة ذي قار 15-14 تشرين الثاني 2022

مجموعة تركز - الجهات الحكومية

مجموعة تركز - القطاع الخاص

مجموعة تركز – القطاع الخاص

مجموعة تركز - المؤسسات المالية

مجموعات التركز في محافظة بابل
24-23 تشرين الأول 2022

مجموعة تركز - الجهات ذات العلاقة في المجتمع المحلي

مجموعة تركز – الجهات الحكومية

5- مواءمة التوجهات الاستراتيجية لمسح MSMEs 2021 مع نتائج مجموعات التركز

5-1 توجهات ورسائل المسح الميداني MSME 2021

تم تحديد التوجهات الاستراتيجية التي تم تطويرها استناداً إلى مسح MSMEs 2021 كما يلي:

1. تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. وصول المؤسسات إلى فرص النمو
3. إيجاد بيئة عمل محابية للأعمال
4. التحول إلى حكومة مستجيبة لاحتياجات المجتمع

يوضح الشكل رقم (4) التوجهات الاستراتيجية والأهداف التي أعدّت استناداً إلى تحليل نتائج المسح الميداني للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة سنة 2021. تمّ إعداد خطة العمل التي تشمل المحاور الأربعة على شكل رسائل/ مبادرات تدعم الأهداف المحددة لكل من هذه المحاور. وقد تمّ تنظيم ورشة عمل متعمقة في شهر شباط 2022 بالتعاون بين وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شملت كافة أصحاب العلاقة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المصرفي والمنظمات غير الحكومية. تمّ في هذه الورشة مناقشة الرسائل بما في ذلك التحديات التي تستجيب لها هذه الرسائل، أسباب وتأثيرات هذه التحديات، اقتراحات مجموعات العمل للحلول المناسبة، الأطراف المعنية بالتنفيذ والموارد المطلوبة لذلك.

الشكل رقم (4): التوجهات الاستراتيجية لمسح MSMEs 2021

2-5 مواءمة نتائج مجموعات التركز مع التوجهات الاستراتيجية لـ MSME 2021

يمكن تحديد العلاقة بين المواضيع الاستراتيجية الرئيسية والتوصيات المذكورة أعلاه وبين نتائج مجموعات التركز، كما هو موضح في الشكل رقم (5).

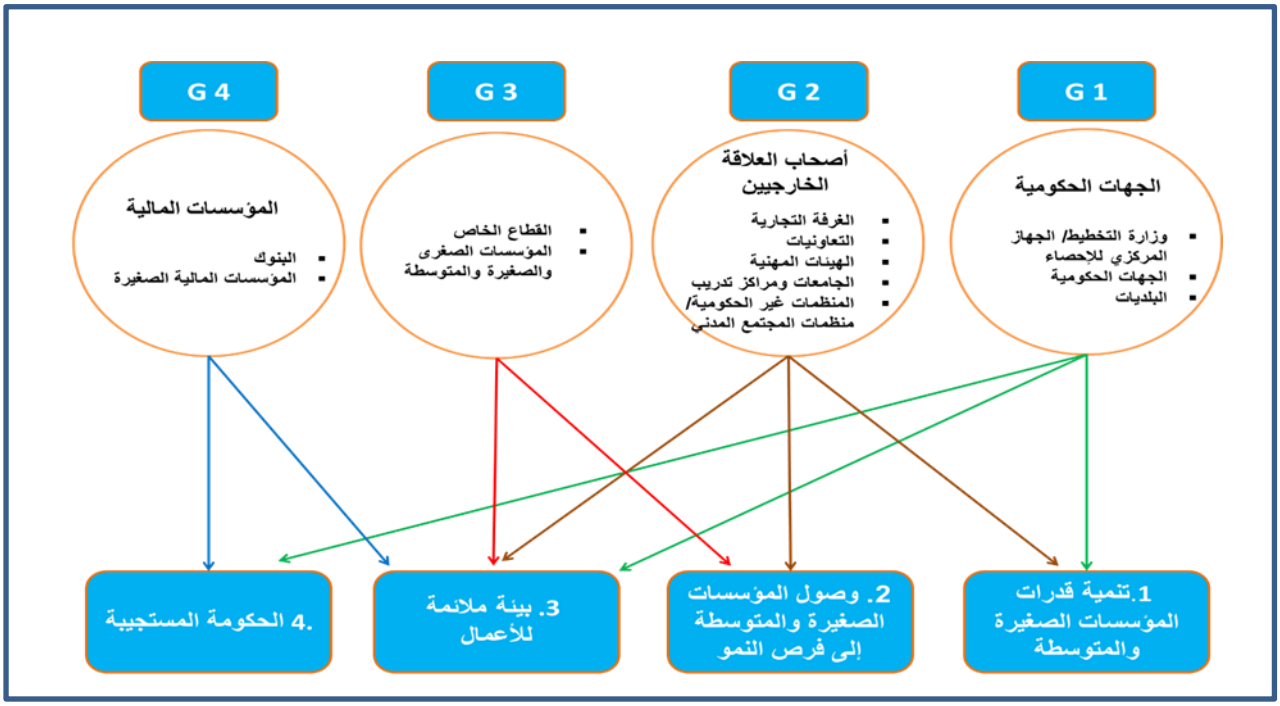

الشكل رقم (5): الربط بين المواضيع الاستراتيجية/ التوصيات لمسح MSMEs 2021 وبين نتائج مجموعات التركز

توضح الجداول التالية مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز مع الرسائل الناتجة عن المسح الميداني MSME 2021، كما يلي:

- **الجدول رقم (5-2-1):** مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الأول: تنمية قدرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- **الجدول رقم (5-2-2):** مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثاني: وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى فرص النمو.
- **الجدول رقم (5-2-3):** مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثالث: إيجاد بيئة عمل محابية للأعمال.
- **الجدول رقم (5-2-4):** مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الرابع: حكومة مستجيبة لاحتياجات المجتمع.

الجدول رقم (5-2-1): مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الأول: تنمية قدرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

	1-1 مجال الموارد البشرية والتدريب	2-1 مجال التعليم
النقاط المشتركة	▪ تنمية مهارات رواد ورائدات الأعمال من خلال إعداد خطط وتطوير برامج تدريبية لبناء القدرات وتحسين المهارات في مجالات متخصصة: - ريادة وتطوير الأعمال - التخطيط الاستراتيجي - اعداد دراسات الجدوى - الابتكار - ادارة المشاريع - إدارة المورد البشرية والمالية - قراءة وتحليل البيانات المالية - التجارة الالكترونية - التسويق - تطوير برامج بناء القدرات لريادة الأعمال النسائية - إعداد برامج للتوعية بحقوق الملكية الفكرية ▪ تنمية مهارات الكوادر البشرية في المؤسسات من خلال إعداد خطط وتطوير برامج تدريبية تنتهي بشهادة رسمية ومعترف في المجالات التالية: - دورات تدريبية تقنية تلبي احتياجات العاملين الفنية حسب القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها - استخدام الكومبيوتر - استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي - التجارة الالكترونية - مهارات التواصل والتعامل مع الزبائن	▪ تطوير نظام التعليم ليتلاءم مع احتياجات سوق العمل، من خلال تطوير ومواءمة مناهج وبرامج الجامعات ومراكز التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات السوق بما يخدم اقتصاد المعرفة. - تحديث مناهج التعليم الجامعي والمهني لتواكب التطور وتخدم اقتصاد المعرفة - تفعيل برامج التدريب المهني التخصصي TEVT
	3-1 مجال نقل المعرفة	**4-1 مجال التحفيز**
	▪ تطوير منصة إلكترونية لنقل المعرفة والتعليم المستمر ▪ إنشاء قنوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بالنقابات وبالاتحادات لتوفير معلومات عن برامج دعم حاضنات الأعمال	▪ الاهتمام بالمواهب التي تظهر امكانيات في مجال الابتكار ورعايتها وتقديم الدعم المعرفي والتقني لها ▪ إدخال برامج الابتكار ضمن حاضنات الاعمال عبر تنظيم مسابقات خاصة بالابتكار ضمن المؤسسات
محافظة بابل	**مجال نقل المعرفة**	
	▪ خلق شراكة بين المحافظة والجامعات للاستفادة من الخبرات والتشبيك مع معاهد التعليم المهني	

الجدول رقم (5-2-2): مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثاني: وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى فرص النمو

النقاط المشتركة	**2-1 مجال تسهيل وصول المؤسسات إلى التمويل** ▪ توفير برنامج إقراض وصندوق خاص لدعم المؤسسات خاصة التي يديرها الشباب والنساء ▪ تسهيل شروط القروض من خلال منح فترة سماح واعفاء للمقترض من دفع الفوائد خلال هذه الفترة. ▪ تخفيف الفائدة على القروض بحيث تشمل المصاريف الادارية فقط لمواجهة ثقافة تحريم الربى ولعدم إرهاق المؤسسات المقترضة. ▪ تبسيط إجراءات التمويل للمؤسسات وأن تكون قيمة الضمانات متوازنة مع قيمة المشروع ولا تفوق قيمته. ▪ الربط بين الشبكة العراقية للكفالات المصرفية وحاضنات الاعمال لإقراض مشاريع لها جدوى اجتماعية واقتصادية	**2-4 مجال تعزيز وصول المؤسسات الى الأسواق** ▪ القيام بدراسات قطاعية للقطاعات التي لديها قابلية للتصدير ▪ خلق آلية للتنسيق بين الجهات الدولية العاملة ضمن نطاق المحافظة لدراسة الاسواق الخارجية ومعرفة متطلباتها واحتياجاتها ▪ تفعيل دور الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية لتبادل الخبرات ▪ تأسيس موقع عراقي للتجارة الالكترونية يستهدف تسويق منتجات المؤسسات ▪ إعداد دليل خاص بالمؤسسات يوزع في المعارض والقنصليات ويعرف بالمنتج المحلي ويشجع عملية التصدير (ينشر في غرفة التجارة) ▪ خلق منافذ لتسويق منتجات المرأة على مستوى المحافظات ▪ تطوير منصة تحتوي على جميع الشروط الخاصة بتصدير المنتجات تمثل إحدى الحلول الفعلية للمساعدة في التسويق
	2-2 مجال تسهيل وصول المؤسسات إلى الدعم من جهات متخصصة ▪ انشاء حاضنات اعمال تدعم عمل المؤسسات وتقدم لها تسهيلات في مجال التكنولوجيا والابتكار ▪ انشاء حاضنات أعمال تهتم بتحسين عمليات الانتاج وتلبية المؤسسات للمعايير الدولية، ومساعدتها للوصول إلى الاسواق الخارجية ▪ تفعيل عمل الجمعية التعاونية للفلاحين والمناطق الصناعية وإعادة تفعيل العقود والاتفاقيات مع أساتذة الجامعة للتنمية المكانية للمحافظة ▪ تخصيص تمويل من موازنة كل محافظة لإنشاء ودعم حاضنات الاعمال	**2-5 مجال الدعم الفني** ▪ ضرورة اعادة تنظيم القطاع الصناعي، خاصة في مجال المنتجات التي تميز بها العراق سابقا (الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية -الغذائية، والنسيجية المعدنية والمشتقات النفطية، والمنتجات الكيمياوية، ومعدات النقل، ومعامل الادوية والجلود) واعادته الى خارطة التبادل التجاري مع دول المنطقة من خلال تطوير أدائه ورفع جودة منتجاته واعتماده على التطور التكنولوجي لتمكينه من المنافسة على المستويين الاقليمي والدولي. ▪ العمل على نقل التكنولوجيا في مجال تقنيات الري، وتطوير الصناعات الغذائية ▪ إنشاء اماكن لتبريد وتوضيب المنتجات الزراعية
	2-3 مجال الشراكات والتكتلات ▪ إشراك التكتلات والشبكات في عملية التخطيط على المستوى المحلي والمناطقي ▪ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إعادة فتح المصانع العراقية الحكومية المغلقة وإشراك القطاع الخاص في إدارتها وتشغيلها ▪ تفعيل الشراكات وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتغيير نسبة الشراكة (49% للحكومة و51% للقطاع الخاص) ▪ قيام المؤسسات الدولية ببناء شراكات مع التكتلات الموجودة لخدمة المؤسسات	**2-6 الابتكار** ▪ تفعيل دور مراكز البحث والتطوير في الجامعات من خلال فتح أبوابها ومختبراتها ومراكز أبحاثها امام الطلاب وأصحاب المؤسسات للقيام بتجارب تهدف للابتكار
	2-7 مجال البنية التحتية ▪ تعزيز وصول المؤسسات إلى البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء المستقرة وشبكات الطرق والاتصالات وإمدادات المياه والموانئ والمطارات	
	مجال النمو	

محافظة كركوك	▪ إنشاء ورش مركزية متخصصة ومجهزة حسب الصناعات تتشارك باستخدامها مجموعة المنشآت الصغيرة في الصناعات المعنية ▪ إنشاء ورش مركزية ومعارض متخصصة ومجهزة حسب الصناعات تتشارك باستخدامها المؤسسات
	مجال تعزيز الوصول إلى الأسواق
	▪ اعداد دراسة السوق لغرض معرفة العرض والطلب للمساعدة في عملية التسويق ▪ التعرف على المعايير والمواصفات المطلوبة للتصدير الى الاسواق الخارجية والعمل على تطبيقها
	مجال تسهيل الوصول إلى التمويل
	▪ ضرورة رفع قيمة القروض الخاصة بحاضنات الأعمال والقطاعات الانتاجية ▪ تحديد القطاعات الاستراتيجية التي يجب أن يعطيها المصرف الاولوية في عملية الاقراض ▪ تفعيل عمل حاضنات الأعمال بحيث تشارك بخدمات استشارية حول فرص التمويل المتاحة في العراق إن كان عبر المصارف أو مؤسسات التمويل الاصغر، وتحدد شروطها بهدف توعية أصحاب الاعمال الحاليين أو المستقبليين بشروط تمويل غير ربوية
	مجال الدعم الفني
	▪ ضرورة اعتماد المؤسسات على أساليب حديثة في عملية تعليب المنتجات ▪ توفير المحافظة لمباني لاستثمارها في خدمة مؤسسات القطاع الخاص (تتوقف طبيعة اختيار الارض على طبيعة عمل المنشاة) ▪ انشاء سوق يومي عن طريق تأجير قطعة ارض من الدولة (اصحاب رؤوس الاموال) وإشراك المنظمات الدولية في هذا المشروع لغرض تسهيل ونجاح العمل ▪ اعتماد الاتمتة والتكنولوجيا (التعاملات الإلكترونية) في تنظيم عملية الاقتراض وتسهيل الاجراءات في الحصول على الأوراق الرسمية الضرورية من خلال تقنية تضع الدوائر الرسمية المختلفة في شبكة موحدة
محافظة بابل	**مجال تعزيز الوصول إلى الأسواق**
	▪ تطوير منصة تحتوي على جميع الشروط الخاصة بتصدير المنتجات لمساعدة المؤسسات بتسويق منتجاتهم وخدماتهم خارجياً ▪ دراسة احتياجات الجاليات العراقية في الخارج ▪ الاستفادة من تجربة مركز البحوث الزراعية في شراكته مع المزارعين والارتقاء بها لتشكيل اطر تنسيقية لتعزيز مكانتهم في السوق المحلي وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم
	أن تكون قيمة الضمانات متوازنة مع قيمة المشروع ولا تفوق قيمته
	▪ ضرورة أن تكون قيمة ضمانات القروض متوازنة مع قيمة المشروع ولا تفوق قيمته
محافظة ذي قار	**مجال النمو**
	▪ توجيه طلاب الدراسات العليا في الجامعات على القيام بدراسة واقع المؤسسات قطاعياً ▪ تعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك لمساعدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النمو

الجدول رقم (5-2-3): مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الثالث: إيجاد بيئة عمل محابية للأعمال

النقاط المشتركة	1-3 مجال تحسين البيئة الناظمة للأعمال	2-3 مجال تعزيز الشمولية والتوازن والمساواة بين الجنسين
	▪ تحسين المتطلبات القانونية والتنظيمية والإدارية للمؤسسات، وتقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي تصدّر انتاجها ▪ تعزيز بيئة الأعمال من خلال الاعتماد على الحوكمة الالكتروني لتبسيط عملية تسجيل المؤسسات، وتمكين تأسيس الشركات بتكلفة أقل وأسرع، واستخدام نوافذ واحدة، وإتاحة المعلومات لأصحاب الأعمال غير المسجلة. ▪ وضع حوافز او تقديم تسهيلات للمؤسسات المسجلة مثل تنسيبها الى تكتلات او شبكات مهنية يستفاد منها على الصعيد المهني. ▪ تسهيل الاجراءات الجمركية بما ينسجم مع أولويات المؤسسات ▪ حماية الانتاج العراقي من المنافسة الخارجية بما يسمح لرفع مردودية الربح لدى المؤسسات ▪ شراء الحكومة للمنتجات وتصديرها ودعم المواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات ▪ حماية الابتكارات/ الاختراعات من خلال فتح مكاتب لتسجيل براءات الاختراع في المحافظات ▪ إعداد مسح للمؤسسات في المحافظات وتصنيفها لتحديد القطاعات التي لديها إمكانية لتشكيل تكتل مهني ▪ إعداد مسح لأبرز النشاطات الاقتصادية وتحديد المجالات التي يمكن للتكنولوجيا والابتكار أن تعود بالفائدة على المؤسسات ▪ قيام الجامعات بتوجيه الطلاب للقيام بأبحاث مختصة بالاقتصاد المحلي وتحليل سلسلة القيمة للقطاعات الانتاجية المزدهرة في المحافظة، وتحديد الثغرات في هذه السلسلة، بالإضافة الى اقتراح مشاريع لتطوير الاعمال في المجالات المفقودة في سلسلة القيمة، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتشجيع الخريجين كل حسب اختصاصه على تأسيس شركات والتقدم بطلبات اقتراض ▪ اعداد دراسات ومسح دقيق حول متطلبات السوق العراقي من المهن لتحديد التوجهات الاقتصادية المستقبلية والتخفيف من معدلات البطالة وتنظيم عمالة الاجانب التي تنافس اليد العاملة المحلية (المهن الحرفية والصناعية) وتحديد الاحتياجات التدريبية	▪ إصدار تشريعات لفرض حصة نسائية "كوتا" للتشجيع على مشاركة النساء في الاعمال وتقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي توظف نساء. ▪ انشاء تكتلات نقابية مهنية للدفاع عن النساء وحمايتهنّ من المضايقات التي تعترضهنّ في سوق العمل ▪ العمل على إعداد برامج توعية بالمشاركة مع رجال الدين لإحداث تغيير في النظرة الاجتماعية لدور المرأة في المجتمع واهمية توظيفها ▪ تفعيل دور منظمات حقوق المرأة والاعلام العراقي في التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة والعمل على خلق فرص عمل لها بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة
		3-3 مجال المحافظة على حقوق العمال
		▪ تنظيم حملات للتوعية بأهمية الانتساب للضمان الاجتماعي وتبيان فوائده على المديين المتوسط والبعيد ▪ تقديم حوافز للمؤسسات التي تلتزم بتطبيق القانون وتلتزم بإنشاء قسم إدارة الموارد البشرية/ او تلتزم بتطبيق معايير إدارة الموارد البشرية ▪ تنشيط عمل النقابات والزامها ببرامج بتوعية العمال وتعريفهم بحقوقهم ورفع مستوى وعيهم. ▪ سن تشريعات لشمول موظفي القطاع الخاص بقانون الحماية الاجتماعية وقانون التقاعد وتخفيف المفاضلة بين القطاع العام والخاص لجهة المخصصات والحوافز ▪ تقديم تسهيلات من قبل الدولة خاصة في مجال خفض تكلفة تسجيل الموظفين وتقسيط الدفعات المستحقة عوضا عن دفع الغرامات

محافظة كركوك	**مجال تحسين البيئة الناظمة للأعمال**
	▪ تعزيز الجانب الامني والاستقرار ▪ إنشاء مصرف ضريبي لتسهيل معاملات سداد الضرائب ▪ دعم الحكومة للمؤسسات عن طريق توفير المواد الاولية بأسعار مخفضة وكذلك توفير حصة الوقود الكافية للاستهلاك الشهري ▪ تأجير المعدات بربح صغير لدعم القطاع الخاص ▪ دعم الجمعيات الزراعية لتوفير الأسمدة المطلوبة للمزارعين بأسعار رمزية ▪ توفير الاراضي لتأسيس الأعمال وتوفير دورات تدريبية مدعومة للمساعدة في ادارتها ▪ وضع خطة لتعزيز ثقافة التكتلات المهنية برعاية وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ▪ اعتماد التكنولوجيا وتطبيقات الهاتف في المعاملات مما يساهم في زيادة فرص قطاع الأعمال على مستوى التسجيل وتقليص الروتين والحصول على المستندات وتقديم الطلبات
محافظة بابل	**مجال تعزيز الشمولية والتوازن والمساواة بين الجنسين**
	▪ تقديم خدمات استشارية شبه مجانية للمؤسسات التي تديرها أو تعمل بها نساء
	مجال تحسين البيئة الناظمة للأعمال
	▪ حصر الدوائر المعنية بالتسجيل حسب مجال عمل المؤسسات ▪ إصدار/ تفعيل قانون خاص بالضمان الاجتماعي ▪ تعديل النسب المدفوعة للضمان الاجتماعي لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي ▪ فرض رقابة على السلع (تثبيت الأسعار) ▪ انشاء وحدات في الوزارات لتقديم النصح والاستشارات والتدريب بالنسبة للتأسيس والتشغيل ▪ العمل على دعم مدخلات الانتاج ولا سيما الطاقة لتخفيف التكلفة ▪ تفعيل انشاء مناطق صناعية واقتصادية في المحافظة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب ▪ تعديل تصنيف العقارات (الأراضي أو المباني) وتسهيل الاجراءات للاستثمار الزراعي او الصناعي بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. ▪ اعادة فتح المعامل المقفلة وتذليل العوائق الادارية لإعادة تشغيلها بالتعاون مع القطاع الخاص ▪ إنشاء مناطق خاصة للقطاعات الصناعية والانتاجية والزراعية للتجمعات الصناعية تكون مدعومة من قبل الحكومة

محافظة ذي قار	**مجال تعزيز الشمولية والتوازن والمساواة بين الجنسين**
	▪ تغيير ثقافة المجتمع تدريجيا من خلال المناهج المدرسية والجامعية والتركيز على اهمية دور المرأة في العمل وعدم حصر عملها في بعض المهن التقليدية ▪ التشجيع على خلق تكتلات لمؤسسات تديرها النساء ▪ تنمية الارياف من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي وتأمين البنى التحتية للحد من الهجرة الى المدن ▪ تنمية السياحة الاثرية والدينية وتطوير الحرف المرتبطة بها وتسويقها (اقامة المعارض والبازارات للحرفيين للتذكارات التراثية والهدايا)
	مجال تحسين البيئة الناظمة للأعمال
	▪ توفير الحماية للمنتجات العراقية عبر رفع الرسوم على البضائع المستوردة، وتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة ▪ حماية المنتج والعلامة التجارية عند التسجيل الرسمي ▪ نشر التوعية (ورش عمل ولقاءات) حول اهمية تسجيل المؤسسات ومنتجاتهم للاستفادة من التقديمات المتوفرة ومنح الاولوية للمؤسسات المسجلة للمشاركة في المعارض وورش العمل ▪ تفعيل دور المناطق الصناعية والنقابات المهنية ومشاركتها في تعويم القطاعات وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي
	مجال تحسين البيئة الناظمة للأعمال
	▪ إعداد خطة سياحية لجذب السياحة إلى اثار ذي قار التاريخية والدينية والسياحية

الجدول رقم (5-2-4): مواءمة اقتراحات وتوصيات مجموعات التركز بحسب المحور الرابع: حكومة مستجيبة لاحتياجات المجتمع

النقاط المشتركة	**4-1 إيجاد بيئة محابية للأعمال** ▪ التشدد بالإجراءات على المنافذ الحدودية لحماية المنتج العراقي ▪ تفعيل تطبيق القانون والحد من سيطرة مصالح أصحاب الاحتكارات التجارية على المنافذ الحدودية ▪ تعزيز الجهود الجارية لضمان استقلال ونزاهة النظام القضائي ▪ تعزيز اللامركزية الادارية وتخصيص موازنات لها ▪ إصدار تشريعات تشجع على التعامل الالكتروني وتطبيق مبدأ الشمول المالي لمساعدة العملاء على إنشاء تاريخ ائتماني والتحوّل إلى الاقتصاد غير النقدي، بالاعتماد على تقنيات رقمية تؤمّنها البنى التحتية المصرفية وتكنولوجيا الاتصالات
محافظة كركوك	**مجال بناء القدرات المؤسسية للجهات الحكومية** ▪ انشاء محكمة تجارية خاصة في كركوك.
محافظة بابل	**في مجال بناء القدرات المؤسسية للجهات الحكومية** ▪ الاعلان عن المناقصات والمزادات بطريقة شفافة. ▪ ضرورة مكافحة الفساد كأولوية وتفعيل دور هيئة النزاهة للقيام بواجباتها.
محافظة ذي قار	**مجال بناء القدرات المؤسسية للجهات الحكومية** ▪ تفعيل الاصلاح الاداري ومحاربة الفساد في الادارة الجمركية

6- حيثيات تنفيذ توصيات مجموعات التركز

6-1 دور الحكومة ومجالات دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أنتجت مجموعات التركز في محافظات كركوك وبابل وذي قار سلة وفيرة من المعلومات والأفكار والتحليلات التي توضح بشكل نوعي وعميق الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وما تعانيه من معوقات مع اقتراحات لتخطيها ولدفع هذه المؤسسات باتجاه النمو والاستدامة.

وقد تم ترتيب هذا الكمّ من الاقتراحات والتوصيات في إطار استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمت صياغتها استناداً إلى نتائج مسح المؤسسات MSMEs سنة 2021 كما هو مبين في القسم الخامس من هذا التقرير وفي الشكل رقم (6) الذي يوضح محاور هذه الاستراتيجية.

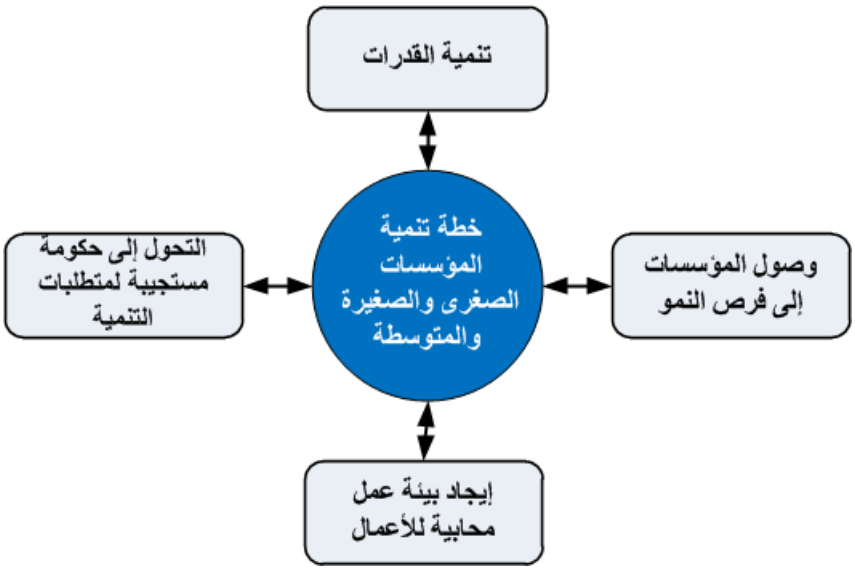

الشكل رقم (6): إطار استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدعم الحكومة العراقية وبشكل خاص وزارة التخطيط في رسم السياسات الإنمائية وإعداد الخطط والبرامج التي تحوّل هذه التوصيات إلى مبادرات ومشاريع قابلة للتنفيذ. وقد بدأت وزارة التخطيط فعلياً في التحضير لتنفيذ مبادرات التنمية، وذلك بالمشاركة الوثيقة مع الجهات المعنية بإعداد خطط العمل اللازمة، بما يدعم أهداف الحكومة وخططها في مجالات الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، إعمار المناطق وتوفير الخدمات البلدية، ترشيد الإنفاق العام، تعزيز قطاعات الزراعة والصناعة والمالية والتربية والتعليم والاستثمار، كما وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. وهي تصبّ إلى حدّ كبير في إطار تنفيذ رسائل المسح الميداني للمؤسسات وفي بناء المجتمعات المستدامة.

المجتمعات المستدامة

هي المناطق التي يرغب الناس في العيش والعمل فيها حالياً ومستقبلاً متمتعين ببيئة عالية الجودة ذات خدمات جيدة. وهي تحمي متطلبات وطموحات السكان المتنوعة، وحساسة للموارد الحالية والمستقبلية وتساهم برفع نوعية الحياة. توفر مجتمعات آمنة وحيوية ومزدهرة اجتماعياً واقتصادياً، وهي مخططة، مصممة ومبنية وتدار بشكل كفوء وتوفر الفرص والخدمات الجيدة للجميع.

2-6 نحو بناء إطار عمل وطني لتنمية المؤسسات

تستند تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى تنفيذ مبادرات المحاور الأربعة لاستراتيجية تنمية هذه المؤسسات مع التركيز على مبادرات توسيع الاقتصاد العراقي وتنويعه من خلال تمكين القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو، وذلك بتحسين بيئة الأعمال وتحسين الأطر القانونية، والتنظيمية والإدارية، إصلاح إدارة الضرائب، تعزيز ريادة الأعمال شاملة ريادة الأعمال النسائية وتقوية الجمعيات والتكتلات المهنية لمختلف الصناعات.

في مجال بناء القدرات تشمل المشاريع التطبيقية تطوير أداء المؤسسات وتحسين إنتاجيتها وتمكينها من تسويق منتجاتها وتنمية الموارد البشرية فيها وتطوير أنظمتها الإدارية والمالية، كما وتعزيز استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال والتوعية حول حقوق الملكية الفكرية. يبين الشكل رقم (7) مقترحاً لنموذج وطني لبناء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق يمكن الاستناد إليه في تكامل مبادرات التنمية.

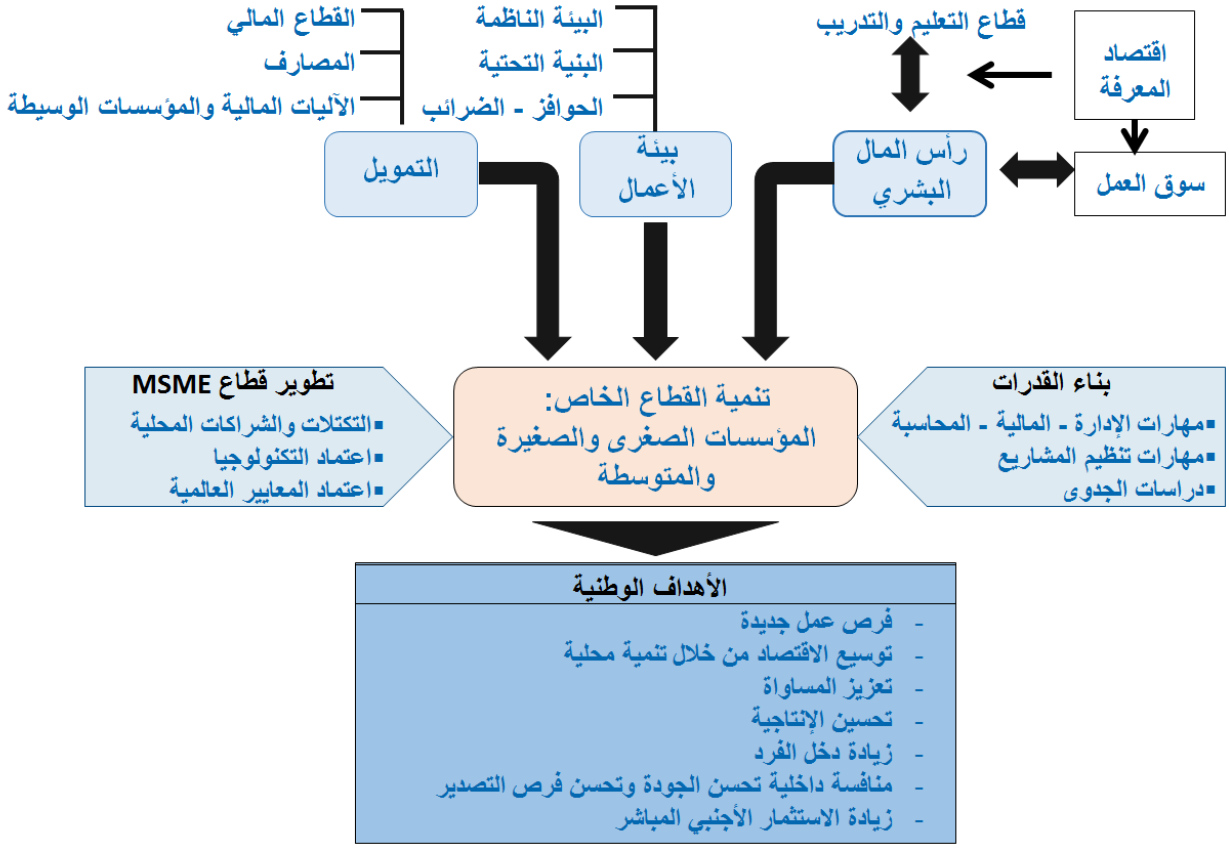

الشكل رقم (7): مقترح لنموذج وطني لتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق

من أهم مبادرات تنمية المؤسسات، العمل على تسهيل وصولها إلى فرص النمو وخاصة تسهيل الوصول إلى التمويل وتخفيض تكاليفه من خلال استمرار مبادرات الحكومة بهذا الشأن ودعم جهودها في مجالات بناء القدرات في الإدارة المالية واعتماد أدوات التمويل الجديدة، تمويل الصادرات وتوفير القروض الموجهة للتصدير وإعداد وتنفيذ خطة البنية التحتية للتقنية المالية الرقمية. ويندرج في هذا الإطار تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية لتعزيز القدرة التصديرية ولتمكين المؤسسات من الدخول في سلسلة التوريد العالمية. ومن خدمات الدعم الآيلة إلى تطوير الأعمال، دعم إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز الدعم

على المستوى المحلي والدعم الفني/ المالي للقطاعات الواعدة ذات الأولوية غير النفطية مثل الصناعات الغذائية، الصناعة، البناء والتشييد، تكنولوجيا المعلومات، والنقل والسياحة، بما يمكنها من النهوض والنمو وتوفير فرص العمل لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي ستدخل سوق العمل سنوياً. وستكون من المبادرات ذات الأولوية إعداد نظام التعليم برمّته لإنتاج المهارات والخبرات اللازمة لدخول العراق في اقتصاد المعرفة.

كذلك يتطلب توسيع الاقتصاد إعادة النظر بشأن تخطيط التنمية المحلية وتشجيع الجهات المحلية على إعداد خطط التنمية المحلية استناداً إلى الإرشادات والحوافز والتمويل الذي يمكن أن تقدمه الحكومة. من شأن ذلك تعزيز مواءمة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. وستمكن هذه الممارسة من زيادة فعالية الإنفاق العام لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين ممارسة التخطيط المالي المستدام وإعداد الموازنة القائمة على التنمية، مما يمكن برامج الإنفاق من تحقيق نتائج واضحة تضيف إلى تراكم الخير العام في العراق.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على دعم مبادرات التنمية المستدامة الاقتصادية/ الاجتماعية/ البيئية من خلال التخطيط المحلي التكاملي كأداة محورية في التنمية المستدامة وبناء المرونة في المجتمعات بما يمكنها من التعامل مع الأزمات والكوارث بشكل فعّال استناداً إلى المفاهيم والأسس المبنية في الإطار رقم (2). ويندرج في هذا السياق إعداد وتنفيذ برامج لتشجيع الاستثمارات عبر خطط ومشاريع المحافظات، من خلال استخدام الميزات التفاضلية ومدى مساهمتها في تنمية اقتصاد المنطقة بالتراكيز على المشاركة مع القطاع الخاص وتوفير مزيد من فرص العمل.

الإطار رقم (2): أسس التنمية المستدامة

1- الترابط الاقتصادي الاجتماعي
الفهم الجيد للترابط الوثيق بين السكان والبيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المحلي إلى العالمي.

2- المواطنة والمسؤولية الاجتماعية
وعي أهمية المسؤولية الفردية والعمل على جعل الأرض مكاناً أفضل.

3- المسؤولية البيئية
فهم آثار النشاط البشري على البيئة والتعامل معها بمسؤولية فردية وجماعية.

4- حاجات وحقوق الأجيال القادمة
فهم احتياجاتنا الأساسية وآثار ما نقدم عليه اليوم على حاجات الأجيال القادمة.

5- التنوع
احترام وتقدير التنوع الإنساني الثقافية والاجتماعي والتنوع الإيكولوجي.

6- نوعية الحياة
الاعتراف بأن التكافؤ والعدالة على المستوى العالمي عناصر مهمة للاستدامة، وأن الحاجات الأساسية للإنسان يجب أن تؤمن عالمياً.

7- المرونة والتغيير المستدام
فهم أن الموارد محدودة وأن لذلك انعكاسات على طرق حياة الناس وعلى التجارة والصناعة، وعلى المجتمع أن يخطط ويتحوّط لمواجهة الكوارث والأزمات لتخفيف تأثيرها في حال حدوثها.

تدعم التوصيات جهود الحكومة العراقية في تحويل أجهزة القطاع العام إلى أجهزة مستجيبة لحاجات المجتمع. وينبغي في هذا الإطار بناء قدرات الأجهزة الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح أكثر فعالية لتمكين هذه المؤسسات وتقديم الدعم لها من خلال اعتماد منهجيات الإدارة الحديثة مثل الحوكمة الرشيدة والمساءلة، الإدارة بالأهداف والنتائج، الإدارة الاستراتيجية، قياس الأداء الرصد والتقييم والتحسين المستمر للخدمات.

ومن أفضل الممارسات العالمية تعزيز منصّات إيصال وجهات نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمواطنين على السياسات والبرامج العامة، تعزيز أجهزة الرقابة على الأداء الحكومي، والقيام بمراجعة أداء الأجهزة والبرامج الحكومية بشكل دوري.

في ضوء توجهات الحكومة العراقية والمتمثلة بوزارة التخطيط لمعالجة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتفعيل استراتيجية النهوض بالقطاع الخاص، وتمكينه من المساهمة الفاعلة في تحريك عجلة الاقتصاد بجميع قطاعاته، كان لابد من التعرف على خصائص هذا القطاع المهم وتحديد احتياجاتِه ومتطلباتِه على مستوى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs). وتم إعداد دراسة مسحية لتحديد بيئة المؤسسات التشغيلية وديناميكيات الأسواق المؤثرة فيها، وفرص نموها وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد العراقي وزيادة مساهمتها في التنمية الشاملة في البلاد.

وبناءً على المؤشرات التي تم الحصول عليها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصياغة خطة عمل ومبادئ (CSO) بالشراكة مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء توجيهية لمختلف الجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في رسم سياسات وخطط عملية لدعم المؤسسات ورواد/ رائدات الاعمال وتعزيز مشاركتهم في دعم الاقتصاد الوطني.